القراءات القرآنية
بين مخالفة الرسم
ووجوه الإعراب
دراسة تحليلية

أ.د/ نصر فتحي عبدالعظيم سيد أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات – كلية اللغة العربية بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين.

وبعد

فما من شك أن القرآن الكريم وصل إلينا عن طريق الروايات المتواترة، وأن العلماء تحرَّوا الدقة القصوى في توثيق ما روي من قراءات سبعية أو عشرية، بل وكثير من القراءات الشاذة –خاصة تلك القراءات الأربعة التي جعلها العلماء أكثر القراءات الشاذة قوة في الرواية وضمها بعضهم إلى ما قبلها في قوة الرواية.

ولا شك كذلك في أن العلماء قد عُنُوا عناية قصوى بموافقة القراءة لرسم المصحف العثماني والصواب اللغوي كعنايتهم بتواتر الرواية.

وقد شغل الحديث عن رسم المصحف[١] جانباً كبيراً من الدراسات القرآنية قديماً وحديثاً؛ لِما لهذا الرسم من حاكمية فاصلة في اعتماد القراءة القرآنية، أو تفضيل غيرها عليها، أو توهينها، أو تلحينها وردها مطلقاً.

---

(١) عرف الزرقاني رسم المصحف في مناهل العرفان (١/ ٣٦٩) بأنه: الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه. وجاء في تاريخ القرآن الكريم / محمد طاهر الكردي (ص: ٩٤) بأنه هو: ما كتبه الصحابة من الكلمات القرآنية في المصحف العثماني على هيئة مخصوصة لا تتفق مع قواعد الكتابة.

وينحصر أمر هذا الرسم في ست قواعد وهى: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل والوصل، والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما.

ومناط هذا الأمر معلق بأن القرآن – وهو وحي من عند الله – لا ينبغي أن يخالف في لفظ أو رسم، وأن سبب كتابة القرآن أيام عثمان بن عفان – رضي الله عنه – كان الخوف من تفرق كلمة المسلمين في كتابة القرآن، فقد كان هناك كثير من النسخ للقرآن الكريم قد كتبت بمجهود فردي من الصحابة، فاختلفت فيها بعض الألفاظ عن بعض، لذا حرص المسلمون على اعتماد خط واحد يتفق عليه الصحابة في عهد عثمان – رضي الله عنه – ومحو ما عداه من مصاحف كتبت بجهود فردية من بعض الصحابة(١).

لذا كان من ضوابط القراءة المتواترة أن تُوافِق الرسمَ العثماني مع اتصال السند وتواتره، وموافقة وجهٍ من وجوه العربية.

من هنا نجد أن مخالفة الرسم كانت معياراً حاكماً في الحكم على صحة القراءة.

وقد رصد علماء المصاحف صور مخالفة الرسم والتي تمثلت في عدة أمور أذكر أهمها فيما يأتي:-

زيادة كلمة أو كلمتين وهذا لم يرد في قراءة سبعية ولا قراءة عشرية، وكذلك في القراءات الأربعة الشواذ، ولكن ورد في غير تلك القراءات، ومن أمثلة ذلك:-

---

(١) كانت هناك مصاحف لبعض الصحابة كمصحف ابن مسعود ومصحف أبي وغيرهما، وقد ورد في الآثار أن عثمان طلب هذه المصاحف كلها ومحاها، حتى لا يبقى سوى مصحف واحد مجمع عليه عند المسلمين، وقد استجاب الصحابة لهذا الأمر، مما يؤكد قدسية الرسم.

قراءة ابن مسعود وأُبَيّ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[١] فقرآ بزيادة كلمة (صالحة) فقالا: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا﴾[٢]

وكذلك قراءة أُبيّ بن كعب في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾[٣] قرأها: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنَ الْأُمِّ﴾ فزاد كلمتين (من الأم)[٤].

كذلك قراءة ابن عباس في قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾[٥] بزيادة (لا) فقال: ﴿أَلَّا يَطُوفَ بِهِمَا﴾[٦] وغير ذلك مما سجلته كتب التفسير.

حذف كلمة أو أكثر من الآية:-

وهي كسابقتها كذلك لم ترد في القراءات الأربعة عشر، ويمثل ذلك ما جاء في قراءة أبي بن كعب في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ

(١) الآية من الكهف : ٧٩.

(٢) تنظر القراءة في الكشاف للزمخشري (٧٤١/٢) وأحكام القرآن لابن العربي (٢٣٨/٣) والبحر المحيط (٧ / ٢١٣).

(٣) الآية من النساء: ١٢.

(٤) تنظر القراءة في الكشاف (٤٨٦/١) والبحر المحيط (٥٤٧/٣)

(٥) البقرة : ١٥٨.

(٦) جاء في المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٦٥) حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: وَجَدْتُ فِي مُصْحَفِ أُبَيٍّ «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَلَّا يَطُوفَ بِهِمَا»

عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[1] فقد قرأها من غير (الذين هم) ﴿وجعلوا الملائكة عباد الرحمن إناثا﴾[2].

جاء كذلك في قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[3] قرأها: ﴿تفرون منه ملاقيكم﴾[4].

وكذلك ما قرأ به ابن مسعود وأبو الدرداء قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۝ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأنثَى﴾[5]

فقرآ: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۝ وَالذَّكَرِ وَالأنثَى﴾[6].

---

(١) الزخرف: ١٩.

(٢) جاء في فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٣١١) عن هارون، قال: في قراءة أبي بن كعب (وجعلوا الملائكة عباد الرحمن إناثا) ليس فيه {الذين هم}.

(٣) الجمعة : ٨ .

(٤) قال الزمخشري في الكشاف (٤/ ٥٣١) وفي قراءة ابن مسعود: تفرون منه ملاقيكم.

(٥) الآيات من الليل: ١-٣ .

(٦) تنظر القراءة في معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٢) والمحتسب (٢/ ٣٦٤) منسوبة إلى النبي "ﷺ" وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس، رضي الله عنهم ، وجاء في فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٣١٦) عن علقمة، قال: لقيت أبا الدرداء فقال لي: ممن أنت؟ قلت: من أهل العراق. قال: أتقرأ علي قراءة عبد الله؟ قلت: نعم، قال: فاقرأ {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} ، فَقَرَأْتُ: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى) قَالَ: فَضَحِكَ وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَؤُهَا.

استبدال كلمة بأخرى :-

ولم ترد كذلك في القراءات الأربعة عشر، ولكن جاء في نحو قراءة ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾[١] فكان يقرأ بدل (رزقكم) (شكركم) (وتجعلون شكركم أنكم تكذبون)

وجاء في قراءة عمر بن الخطاب، في قوله تعالى: ﴿يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْاْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[٢] أنه قرأها ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾[٣].

التقديم والتأخير بين كلمتين :-

أيضاً لم ترد في القراءات الأربعة عشر، وجاء ذلك في قوله سبحانه:﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[٤] قرئ: ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾ فهي

---

(١) الآية من الواقعة: ٨٢. جاءت في فضائل القرآن (٣١٤) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

(٢) الجمعة: ٩.

(٣) جاء في فضائل القرآن (ص: ٣١٤) عن خرشة بن الحر، أن عمر بن الخطاب، رأى معه لوحا مكتوبا فيه {إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله} [الجمعة: ٩] فقال: من أقرأك أو من أملى عليك هذا؟ فقال: أبي بن كعب. فقال: " إن أبيا كان أقرأنا للمنسوخ. اقرأها (فامضوا إلى ذكر الله)

(٤) ق : ١٩.

فهي منقولة عن أبي بكر الصديق وابن مسعود وطلحة بن مطرف وزين العابدين رضي الله عنهم،[١]

ومثل هذه القراءات كلها عدها العلماء من الشواذ، وإن كان نَقْلُها صحيحا عن صحابة رسول الله ﷺ، وحجتهم في ذلك أنه نقل آحاد[٢]، وأن الصحابة اتفقوا على رسم واحد، وأن ما نقل عنهم مغاير لذلك فهو مما لم يعرض العرضة الآخيرة، فهو منسوخ بالعرضة الأخيرة، وبإجماع الصحابة على نسخة عثمان، بل أخرجها بعض العلماء من القراءات، وعدوها من الرويات التي جاءت تفسيراً للقرآن.

---

(١) جاءت القراءة في معاني القرآن للفراء (٧٨/٣) ومعاني القرآن للزجاج (٤٥/٥) والمحتسب لابن جني (٢٨٣/٢) والكشاف للزمخشري (٤/ ٣٨٦).

(٢) عرف العلماء القراءة الشاذة بأنها: القراءة التي خالفت المتواتر المحفوظ في الصدور والمكتوب في المصاحف من كلام الله تعالى.

أو هي: كل قراءة فقدت أحد الأركان الثلاثة لقبولها"، فلم تكن متواترة، أو خالفت رسم المصاحف العثمانية كلها، أو لم يكن لها أصل في اللغة العربية، فإن خالفت أحد هذه الشروط وخاصة الأول تعد شاذة.

فكأنَّ القراءة التي لم تصل إلى درجة التواتر –عند الجمهور– أو إلى الشهرة أو الاستفاضة – عند ابن الجزري ومَن معه– فهي شاذة.

أو هي ما لم تكن الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإن وافقت الأفصح في كلام العرب فهي لا تعني ضعف السند، فقد تكون صحيحة السند وموافقة للغة العربية، ولكنها لم تثبت بطريق التواتر، ينظر معجم الفقهاء (٢٥٥) صفحات في علوم القراءات:٨٠، معجم علوم القرآن:٢٢٠ ومباحث في علوم القرآن:٢٥٢.

وهذه المظاهر كلها لا تخرج عن قانون واحد هو أن هذه القراءات لا تتعارض ولا تتناقض مع القراءات المتواترة، كل ما هنالك أن بعضها يفسر المعنى المراد من الآية أو تكون الكلمة المغيرة مرادفة للأخرى.

وهذه القراءات سجلت على أنها ظواهر خاصة سجلت عن بعض الصحابة بعيدا عن النسخة المعتدة من المصحف العثماني، ولم يحتج لها العلماء كثيراً.

لذا لا يتوقف عندها البحث لسببين، أولاً: أنها لا تمثل ظاهرة لغوية تركيبية أو اشتقاقية تحتاج إلى تعليل واستساغة، فكلها لا تخرج عن الفصيح المشهور من وجوه العربية.

ثانياً: أنها لم تعرض العرضة الأخيرة التي قام بها الصحابة على عهد عثمان رضي الله عنه، واختصت بما نسخه صاحبها منفرداً كابن مسعود وأُبي ونحوهما.

أما القراءات التي خالفت رسم المصحف العثماني وكانت متواترة سواء أكانت سبعية، أم عشرية، وكذلك القراءات الأربعة الشاذة[١] التي قَعَّد لها العلماء لصحة روايتها وتواترها، فهي مدار الحديث في هذا البحث.

---

(١) أسماء الأئمة القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم:
نافع من روايتي قالون وورش عنه،
وابن كثير من روايتي البزي وقنبل عن أصحابهما عنه،
وأبو عمرو من روايتي الدوري والسوسي عن يحيى اليزيدي عنه،
وابن عامر من روايتي هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه،
وعاصم من روايتي أبي بكر شعبة بن عياش وحفص بن سليمان عنه،
==

وسأقوم – إن شاء الله – بجمع ما يقع عليه البحث من إشارة من العلماء على أن فيه مخالفة لرسم المصحف ويشير إلى ظاهرة نحوية أو صرفية، ومناقشة هذه الظاهرة وتحليلها؛ لتوضيح ما يشير إلى نمط خاص من أنماط الإلتزام الصارم لما يوافق رسم المصحف أو يوافق فصيح العربية أو يخالفهما معاً.

وكان الهدف من هذا العرض أن نجيب – نهاية هذا البحث – على تساؤلات هامة مفادها:–

==

وحمزة من روايتي خلف وخلاد عن سليم عنه،

وعلي بن حمزة الكسائي من روايتي أبي الحارث والدوري عنه،

وأبو جعفر يزيد بن القعقاع من روايتي عيسى بن وردان وسليمان بن جماز عنه.

ويعقوب بن إسحاق الحضرمي من روايتي رويس وروح عنه،

وخلف بن هشام البزار من روايتي إسحاق الوراق وإدريس الحداد عنه،

وابن محيصن محمد بن عبد الرحمن المكي من روايتي البزي السابق وأبي الحسن بن شنبوذ.

واليزيدي يحيى بن المبارك من روايتي سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح بالحاء المهملة،

والحسن البصري من روايتي شجاع بن أبي نصر البلخي، والدوري السابق ذكره

والأعمش سليمان بن مهران من روايتي الحسن بن سعيد المطوعي وأبي الفرج الشنبوذي الشطوي، وحكم العلماء بالشذوذ على القراءات التي انفرد بنقلها الأئمة الأربعة الأخر أو راوٍ من رواتهم؛ وذلك لعدم تواترها؛ أو لعدم وصولها إلى درجة الشهرة والاستفاضة لاضطراب النقلة في ضبط بعض ألفاظها، ولأن بعضها مخالف لرسم المصاحف العثمانية وبعضها مخالف للغة العرب.

هل كانت مخالفة الرسم العثماني مقصورة على القراءات غير السبعية المتواترة؟

أم إنها جاءت أيضاً لدى بعض القراء السبع؟

وهل جاءت المخالفة لرسم المصحف لأن هذا الرسم خالف الصحيح – وأقول الصحيح ولا أقول الفصيح – من كلام العرب؟

وهل كان المعيار الأول عند العلماء هو الرواية أو الصواب اللغوي، أو كانا معاً لا ينقص أحدهما عن الآخر؟.

وبادئ ذي بدء أشير إلى أن القراء كانوا شديدي الحرص على الرواية، حتى وإن خالفوا ما رجح عندهم من قواعد العربية، فقد نقل العلماء الضوابط التي تعتمد عليها القراءة عن الصحابة وكبار التابعين فقد روي عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت – رضي الله عنهما – من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: "القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرءوا كما علمتموه"، ولذلك كان كثير من أئمة القراءة، كنافع وأبي عمرو يقول: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا"[(١)].

(١) ورد في شرح السنة للبغوي (٤/ ٥١٢) "أجمعت الصحابة والتابعون فمن بعدهم على هذا أن القراءة سنة، فليس لأحد أن يقرأ حرفا إلا بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ موافق لخط المصحف أخذه لفظا وتلقينا" وجاء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٩١) "قال مشايخنا من أهل العلم: القراءة سنة متبعة، ولا يرون أن يقرأ أحد بما يجوز في العربية إذا لم تثبت رواية صحيحة". وينظر النشر في القراءات العشر (١/ ١٧)

وكذلك نجد أن العلماء لا يختلفون حول كلمات كتبت بصورة ونطقها كل القراء بصورة أخرى، وأن هذا ليس من مخالفة الرسم، وهذا يتحقق في صورتين هما:-

أولا : ما لا يمكن موافقة الرسم عليه كألف الوصل ولام التعريف (ال) التي لا تنطق قبل حروف (التّاء والثّاء والدّال والذّال والرّاء والزّاي والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء واللام والنون) أربعة عشر حرفا فتدغم لام التعريف عندها في اللفظ وهي ثابتة في الخط، وكذلك ألف (الله) و(الرحمن) و(إلهكم) و(السماوات) و(إسماعيل) و(إسحاق) وغيرها مما يناظرها فهي تنطق عندهم ولا تكتب في جميع القرآن.

ثانياً : ما يمكن حذفه وإثباته، واختلف فيه، كالياءات المحذوفات في وسط الآي والياءات المحذوفات في أواخر الآي فمن أثبتها لا يقال أنّه خالف الكتاب بشيء عظيم.

فابن كثير يثبت الياء في (فيهي) وبابه والواو في (منهو) و(عنهو) و(هداهو) و(يدعوهو) في جميع القرآن.

لذا نجد أحد مصنفي القراءات يقول معقباً على هذه الظواهر: "فلأجل هذا وأشباهه قلنا: إنّ مخالفة الكتاب بحرف واحد ليس بالخلاف البائن العظيم"[1].

(١) هو الحسن الأهوازي (ت٤٤٦) في كتابه الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (١٢١)

أما غير ذلك مما خالف فيه بعض القراء الأربعة عشر صورة الخط العثماني فقد كان للعلماء فيه سجال بين دفع القراءة وتلحينها أو قبولها على ضعف، أو الانتصار والاحتجاج لها، وهذا ما سيعرض له البحث بالشرح والتحليل.

وقد حصر البحث مخالفة هؤلاء القراء لرسم المصحف فوجدها تأتي في ثلاث ظواهر.

الظاهرة الأولى: مخالفة الرسم في القراءات الأربعة الشواذ

الظاهرة الثانية: موافقة أحد القراء الأربعة لرسم المصحف ومخالفة الجمهور للرسم

الظاهرة الثالثة: القراءات السبعية التي خالفت رسم المصحف.

الظاهرة الأولى: مخالفة الرسم في القراءات الأربعة الشواذ[1]

فقد جاءت عدة قراءات لأحد هؤلاء الأربعة خالفوا فيها رسم المصحف، جمع البحث منها ثمان مسائل منها ما حذف منه حرف ومنها ما حذف منه حرفان، ومنها ما غير حرف بدل حرف آخر، وهي كالآتي[2].

القراءة الأولى : قراءة الحسن بتنكير ﴿اهدنا صراطاً مستقيماً﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[3]

هذه القراءة خالفت رسم المصحف، فجاءت بغير الألف واللام في الكلمتين، وهي قراءة منسوبة للحسن وهو من القراء الأربعة عشر[4].

وهي وإن كانت خالفت رسم المصحف إلا أنها لم تخالف كلام العرب، فقد سارت على قياس النحو.

والفرق بين هذه القراءة والقراءة المشهورة أن التعريف في قراءة الجمهور يفيد كمال الوصف؛ لأن (ال) هنا لتعريف الحقيقة كما يقول

---

(١) هم ابن محيصن من روايتي البزي وأبي الحسن بن شنبوذ.
واليزيدي من روايتي سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح بالحاء المهملة.
والحسن البصري من روايتي شجاع بن أبي نصر البلخي، والدوري.
والأعمش من روايتي الحسن بن سعيد المطوعي وأبي الفرج الشنبوذي الشطوي.

(٢) القراءات مرتبة حسب ترتيب المصحف.

(٣) الفاتحة : ٦.

(٤) نسبت له في المحتسب (١/ ٤١) وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ١٦٤) والبحر المحيط (١/ ٤٥) ونسبه الألوسي كذلك إلى الضحاك وزيد بن علي ينظر روح المعاني (١/ ٩٦)

المرادي فهي تفيد الحقيقة بقيد حضورها في الذهن ، أما التنكير في قراءة الحسن فيفيد العموم؛ لأن اسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة.

يقول المرادي: "فإن قلت: فما الفرق بين المعرف بـ(ال) التي هي لتعريف الحقيقة، في قولك: اشتر الماء، وبين اسم الجنس النكرة، في قولك: اشترِ ماءً؟ قلت: الفرق بينهما أن المعرف بـ(أل) المذكورة موضوع للحقيقة، بقيد حضورها في الذهن. واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد ولا إشكال في أن الحقيقة، باعتبار حضورها في الذهن، أخص من مطلق الحقيقة. لأن حضورها في الذهن نوع تشخص لها. وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً"(١).

ويشير ابن جني في تعليله لقراءة الحسن بالتنكير إلى أمر تعبدي هو: إظهار التذلل والخضوع لله، فيقول: "ينبغي أن يكون أراد –والله أعلم– التذلل لله سبحانه، وإظهار الطاعة له؛ أي: قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراط مستقيم، ... وزاد في حسن التنكير هنا ما دخله من المعنى؛ وذلك أن تقديره: أَدِمْ هدايتك لنا؛ فإنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم؛ فجرى حينئذ مجرى قولك: لئن لقيتَ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لتَلْقَينَّ منه رجلًا متناهيًا في الخير، ورسولًا جامعًا لسبل الفضل؛ فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد"(٢).

وقد أشار السهيلي إلى أن التعريف في (الصراط) يفيد أن الموصوف أحق بتلك الصفة من غيره، فيقول: "وأما تعريف (الصِّرَاط) بالألف واللام،

(١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٩٥)
(٢) المحتسب (١/ ٤١)

فإن الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوف اقتضت أنه أحق بتلك الصفة من غيره، ألا ترى قولك: جالس فقيها أو عالما، ليس كقولك: جالس الفقيه أو العالم؟

ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: "أنت الحق ووعدك الحق"، ثم قال: "ولقاؤك حق والجنة حق، والنار حق"، فلم يدخل الألف واللام على الأسماء المحدثة، وأدخلها على اسم الباري – سبحانه وتعالى – وما هو صفة له، وهو القول والوعد(١).

ثم يشير إلى أن التنكير يدل على مطلق صراط، وأن طالب الهداية هنا يريد صراطاً في الإسلام هي أقوى من صراطه، أي طريقاً للعبادة والتقرب من طريقته، كأن السهيلي يريد الاقتراب دائماً من الكمال في التقرب إلى الله.

يقول السهيلي: "فإذا ثبت هذا فلو قال: "صراطاً مستقيماً" لكان الداعي إنما يطلب الهداية على صراط مستقيم على الإطلاق، وقد علم أنه على صراط مستقيم وهو الإسلام، فإنما يطلب ما هو أقوى من طريقته التي هو عليها في علمه"(٢).

<u>عود على بدء : –</u>

(١) نتائج الفكر في النحو (ص: ٢٣٥)

(٢) نتائج الفكر في النحو (٢٣٥)

مما سبق نفهم أن قراءة التنكير لا تختلف عن قراءة التعريف من ناحية العربية والنحو، ولكن الخلاف حاصل في مخالفة الرسم وكذلك في المعنى والمراد.

فالمعنى ينتقل بين تحديد مفهوم الصراط المستقيم حول صراط مخصوص ومعين أو أي صراط يهدينا إليه منهج الله لا شك أنه هو الأنسب والأفضل لنا، ما دام باختيار الله ومراده.

وأرى ملمحاً آخر في الفرق بين القراءتين هو أن قراءة الجمهور يفهم منها أن الصراط المحدد هنا – والذي يفهم منه أنه واحد لا يتعدد – يقصد به الإيمان والاعتقاد الخالص بوحدانية الله ووحدة الأمة من لدن آدم ونوح وإبراهيم إلى موسى وعيسى ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين، ويصدق هذا قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[١] وما دام الاعتقاد واحدا فلا يضر الاختلاف بعد ذلك في الفرعيات، لذا جاء الاستثناء بعد ذلك للطوائف التي انحرفت عن طريق الاعتقاد الصحيح من اليهود والنصارى.

أما قراءة التنكير فيقصد بها أن العبد يطلب من الله أن يهديه إلى طريق صحيح في العبادة التي يقبلها الله المفهومة من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٢] أي اهدنا طريقاً صحيحاً في العبادة، وهذا يحمل على اختلاف طرائق أداء العبادة فيما ورد فيه غير وجه صحيح من مسائل التعبد، ويكون الاستثناء بعد ذلك يقصد به: اهدنا طريقاً مستقيماً من

---

[١] الأنبياء : ٩٢.

[٢] الفاتحة : ٦ .

الطرائق التي ترضى عنها ووفقت لها المؤمنين المخلصين، وجنبنا طرائق الضلال التي اتخذها اليهود والنصاري في تغيير الشرائع التي شرَّعها الله لهم، فبدلوا وانحرفوا بها عن الدين الصحيح.

الثانية : قراءة (عوهدوا) في قوله تعالى:-

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾(١)

جاءت قراءة منسوبة إلى الحسن خالفت رسم المصحف، ولم تخالف قواعد العربية.

فقد ورد أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُم﴾ قرأها (عوهدوا) جاء في الإتحاف : "وعن الحسن "عوهدوا" ببنائه للمفعول وهي مخالفة للرسم"(٢).

وليس بخاف مخالفتها لرسم المصحف، فالواو الأولى غير موجودة فيه؛ لذا حكم بشذوذها، وإن لم تخالف المشهور من كلام العرب، فالفعل (عاهدوا) عند بنائه للمفعول تقلب ألفه واوا؛ لضم ما قبلها، وهنا لا نحتاج إلى مفعول، أما في قراءة الجمهور (عاهدوا) فالمفعول مقدر، أي – والله أعلم –: عاهدوا غيرهم، أو عاهدوا ربهم، أو عاهدوا رسولهم.

أما (عهداً) فهو – في قراءة الحسن وكذلك قراءة الجمهور – اسم مصدر نائب عن المصدر الأصلي، والأصل: عوهدوا معاهدة.

---

(١) البقرة : ١٠٠.

(٢) إتحاف فضلاء البشر (١٨٨) وجاءت في الكشاف (١/ ١٧١) غير منسوبة، ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ١٨٥) للحسن وأبي رجاء، ومنسوبة لهما كذلك في البحر المحيط (١/ ٥١٩).

ووجه آخر وهو كونه مفعولاً لعاهدوا، تضميناً للفعل معنى (أعطوا) أو معنى (أبرموا) ولا يستقيم التقدير الثاني إلا على قراءة الجمهور لامتناع ثبات الصيغة عن البناء للمجهول، فيصح في الفعل (أعطوا) البناء للمجهول، فتقول: أُعطُوا عهداً، أي: أعطاهم غيرهم عهداً، بخلاف (أبرموا) الذي يجب تقدير الجار معه ورفع (عهد) إذا بني للمفعول فتقول: أُبرِم لهم عهدٌ[1].

---

(١) ينظر البحر المحيط (١/ ٥١٩) جاء في التضمين النحوي في القرآن الكريم لنديم فاضل (٢/ ١١٥): "فتضمين (عاهد) معنى (أبرم) أعون على ظهور مزية الصنعة البيانية في قراءة ابن عباس لما بين النقض والإبرام من المقابلة. وتضمين (عاهد) معنى (أعطى) أكشف عن المعنى الوظيفي، ويألفه السياق ويرتاح لاستعماله فهم لا يَثْبتون على عهد ولا يستمسكون بعُروة، بل لا يحفظ بعضهم عن بعض. بئس خَلة في يهود ما يقطعون على أنفسهم عهدا إلا نقضته فئة منهم، صورة قميئة صورة النبذ تشخص النزوة والهوى، وتحمل الحقد الدفين على الإنسانية، لا تثبت على عهد، ولا تجتمع على رأي".

القراءة الثالثة: قراءة الشياطون

جاء في قراءة الحسن (الشياطون) بالواو والنون في قوله تعالى ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوَا الشَّيَاطِينَ عَلى مُلْكِ سُلَيْمان﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾[٢].

وقد نسبت كذلك لابن السميفع والضحاك والأعمش[٣]، ونرى القراء قد عاملوا اللفظ معاملة جمع المذكر فرفعوه بالواو، ودليل ذلك أنهم قرأوه بالياء عندما جاء منصوباً كما في قوله تعالى في آية البقرة: ﴿... وَلَكِنَّ الشَّيَاطِيْنَ كَفَرُوا﴾.

وهي قراءة خالفت رسم المصحف[٤] فلم تكتب كلمة الشياطين في نسخ المصحف بغير الياء.

وكذلك خالفت كلام العرب حيث عامل العرب هذا اللفظ معاملة الجمع الأقصى، فقد جاء على زنة (فعالين) جمع (شيطان) من (شاط) أو (فياعيل) من (شطن) فأعربوه بحركات أصلية على النون.

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢

(٢) الشعراء : ٢١٠ .

(٣) تنظر القراءة في المحتسب (٢/ ١٣٣) إتحاف فضلاء البشر : ١٨٨، ٤٢٤، الكشاف ٣ : ٣٣٩ ، البحر المحيط (١/ ٥٢٢) و(٨/ ١٩٦) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٧/ ١٨١).

(٤) صرح غير واحد من العلماء بهذه المخالفة يراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣ : ١٠٣)

موقف النحاة من القراءة :-

وقد نالت هذه القراءة نصيبا كبيرا من هجوم العلماء عامة والنحاة خاصة، فقد رماها جلهم بالوهم أو الخطأ أو اللحن إلى غير ذلك من ألفاظ تُخرج القراءة من حيز القبول إلى الرفض.

فقال عنها الفراء: "ومِمّا أوهموا فِيهِ قوله ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشّياطونُ﴾"[1].

وقال عنها أيضا في موضع آخر: "وجاء عَن الْحَسَن (الشياطون) وكأنه من غلط الشيخ ظنّ أنه بِمنزلة المسلمين والمسلمون"[2].

ورماها الزجاج والعكبري بالغلط ومخالفة المصحف فقال الزجاج : "وقوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ وقرأ الحسن الشَيَاطُونَ، وهو غَلَط عِنْدَ النحويين، ومخَالَفَة عند القراء للمصحف، فليس يجوز في قراءة ولا عند النحويين، ولو كان يجوز في النحْو، والمصحفُ على خلافهْ لم تَجُزْ عندي القراءةُ به."[3].

ورماها ابن قتيبة بالوهم فقال: "وقرأ: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ﴾ توهم أنه جمع بالواو والنون"[4].

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٦)

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٨٥)

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٠٣) وينظر التبيان في إعراب القرآن (١/ ٩٩)

(٤) تأويل مشكل القرآن (ص: ٤٣)

أما النحاس فبجانب أنه غلَّط القارئ فقد ذكر وجهاً آخر لتوهين القراءة وهو أنه لو كان محقا في معاملة اللفظ معاملة جمع المذكر السالم لكان يجب حذف النون عند الإضافة وهذا لم يحدث فقد قرأ الحسن ﴿ وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ﴾[1] كما قرأ جميع القراء ولم يقل شياطيهم بحذف النون.

يقول النحاس: "وَما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطِينُ وقرأ الحسن الشياطون وهو غلط عند جميع النحويين. قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء إنما يكون بدخول شبهة. لما رأى الحسن رحمه الله في آخره ياء ونونا وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط. وفي الحديث «احذروا زلّة العالم» وقد قرأ هو مع الناس ﴿وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ﴾ ولو كان هذا بالواو في موضع الرفع لوجب حذف النون للإضافة"[٢].

وقد تواصل هذا الرفض الواسع لقراءة الحسن حتى رأينا ابن جني مع احتجاجه لكل القراءات الشاذة إلا أنه في مواضع قليلة – منها هذا الموضع – قد رفض القراءة وحكم عليها بالغلط فقال: "وعلى كل حال فـ(الشياطون) غلط"[٣].

وقد تناولها كذلك في موضع آخر فأشار إلى أن العرب قد يغلطون في كلامهم بمعنى يخالفون طرائق كلامهم؛ لما يلحظونه من شبه – وإن كان بعيدا – بين الألفاظ، وحجته في ذلك أنهم يلجأون إلى طبائعهم، فليست

---

(١) [البقرة: ١٤]

(٢)إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٣٢، ١٣٣)

(٣) المحتسب (٢/ ١٣٣)

لهم قياسات يلجأون إليها، يقول ابن جني: "وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها. وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري رحمة الله عليه: "وما تنزلت به الشَّيَاطون"؛ لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو "الزيدون" وليس منه"(١).

والطبري كذلك يحكم عليها باللحن، ويستبعد حملها على التشبيه بجمع المذكر السالم فقال: "وذُكر عن الحسن أنه كان يقرأ ذلك: ﴿وَمَا تَنزلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ﴾ بالواو، وذلك لحن، وينبغي أن يكون ذلك إن كان صحيحا عنه، أن يكون توهم أن ذلك نظير المسلمين والمؤمنين، وذلك بعيد من هذا"(٢).

الاحتجاج للقراءة :-

ولكن لا نعدم مع هذا الرفض من ينتصر للقارئ من العلماء مستندا على دقة روايته، وأنه لا ينبغي تخطئة قارئ مثله له من التحري والدقة ما له.

فقد ذكر الثعلبي أن النضر بن شميل قد أجاز قراءة الحسن وابن السميفع محتجاً بأننا نأخذ اللغة عن الأعراب كرؤبة والعجاج، ومن هو دونهما في الفصاحة ، أفلا نأخذ عمن تحرى الدقة في الرواية كالحسن وابن السميفع ، يقول الثعلبي: " قال النضر بن شميل: إن جاز أن يحتج

(١) المنصف لابن جني، : ٣١١.
(٢) جامع البيان ت شاكر (١٩/ ٤٠٤)

يقول العجاج ورؤبة ودونهما فهلّا جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه؟ مع إنّا نعلم أنهما لم يقرءا ذلك إلّا وقد سمعا فيه"[١].

كذلك نرى الأخفش يجعل (الشياطون) لغة لبعض العرب تشبيهاً لها بجمع المذكر السالم لوجود الياء والنون الزائدتين في الشياطين كما في الجمع، ويشبه هذا بجرّهم النعت وإن كان نعتاً لمرفوع؛ لمجاورته للفظٍ مجرورٍ ، كما في (هذا حُجُرُ ضَبٍّ خربً)

يقول الأخفش: "وقد قال ناس من العرب "الشياطون" لانهم شبّهوا هذه الياء التي كانت في "شياطين" اذا كانت بعدها نون، وكانت في جميعٍ وقبلها كسرة، بياء الاعراب التي في الجمع. فلما صاروا الى الرفع أدخلوا الواو. وهذا يشبه "هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ" فافهم"[٢].

وإذا كان الأخفش قد قاس (الشياطون) على ما جمع بالواو والنون، فإن الزمخشري قد أضاف وجها آخر، وهو قياسهم له على ما زاد في آخره ياء ونون زائدتين من غير جمع، فقد حملوه على الجمع بالياء والنون وجعل منه بستان وبساتين وأن العرب قالوا: بساتون، وحملوه كذلك على نحو: يبرين ويبرون وفلسطين وفلسطون، مما دل على مفرد وآخره زيادة شبيهة بالجمع السالم، فهذا كله قد ورد عن العرب، يقول الزمخشري: "وقرأ الحسن: الشياطون. ووجهه أنه رأى آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخير بين أن يجرى الإعراب على النون، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول:

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٧/ ١٨١)

(٢) معانى القرآن للأخفش (١/ ١٥)

الشياطين والشياطون، كما تخيرت العرب بين أن يقولوا. هذه يبرون ويبرين، وفلسطون وفلسطين"[١].

ومما يدعم قراءة الحسن قول بعض العرب : لفلان بستان بعده بساتون[٢].

ومما ورد في الحديث : ﴿كَانَ يَخِرُّ رِجَالٌ مِنْ قَامَتِهِمْ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الخَصَاصَة، حَتَّى يقولَ الأعرابُ: مَجَانِين، أوْ مَجَانُون﴾[٣].

ولا خلاف بين العلماء أن (شياطين) جمع كثرة ولكنهم اختلفوا في أصله هل هو من (شطن) بمعنى (ابتعد) فالنون أصلية ويكون المفرد على فيعال والجمع على فياعيل.

أم من (شاط) بمعنى (احترق) فيكون المفرد على (فعلان) والجمع على (فعالين).

يقول الراغب عن اشتقاق هذا اللفظ : "الشَّيْطَانُ النون فيه أصليّة، وهو من: شَطَنَ أي: تباعد، ومنه: بئر شَطُونٌ، وشَطَنَتِ الدّار، وغربة

---

(١) تفسير الزمخشري (٣/ ٣٣٩) وراجع (١/ ١٧٣)

(٢) ورد في البحر المحيط (٥٢٢/١) بلفظ (بستان فلان حوله بساتون) رواه الأصمعي الأصمعي وجاء في البحر المحيط كذلك (١٩٦/٨) "وقال يونس بن حبيب: سمعت أعرابيا يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون" وجاء في عبث الوليد للمعري (٢٢٦): سمع أعرابيًا يقول: "هذه بساتون بني فلان

(٣) الحديث برواية فَضَالة صحيح في سنن الترمذي: ٤: ٥٨، برقم (٢٣٦٨) ويراجع النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٠٩)

شَطُونٌ، وقيل: بل النون فيه زائدة، من: شَاطَ يَشِيطُ: احترق غضبا، فَالشَّيْطَانُ مخلوق من النار"[١].

وقد نقل أبو حيان عن بعض علماء غريب القرآن[٢] احتجاجه لهذه القراءة بإمكان حملها على أن الشيطان مشتق من (شاط يشيط شوطة) وقد صيغ منه بناء للمبالغة على زنة فَعَّال أي شيَّاط وجمعه شيَّاطون، ولكن القارئ خفف الياء فقال شَيَاطون، بل يروي كذلك أن الحسن قد ورد عنه تشيد الياء أيضا[٣].

مما سبق نرى أن جل العلماء قد ردوا هذه القراءة، وحجتهم في ذلك ما يلي:-

أولاً : أن القراءة مخالفة لرسم المصحف.

ثانياً : أن لفظ (الشياطين) ليس جمعا سالماً فإذا كان من (شطن) فإن النون أصلية ويكون الجمع على فياعيل ، وإن كان من (شاط) فإن الجمع يكون على فعالين.

أما من انتصر لها فقد استند على ما يلي:-

أولاً : أنه لا شك أن من قرأ بهذه القراءة – سواء الحسن أم ابن السميفع أم غيرهما – كان من المدققين الذين لا يقرأون إلا رواية، وأنهم

(١) المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٥٤)

(٢) هو أبو فيد مؤرج السدوسي ت (١٩٥) وكتابه غريب القرآن مفقود، وهو من أصحاب الخليل وله كتاب (الأمثال) وكتاب (حذف من نسب قريش) .

(٣) ينظر البحر المحيط (٨/ ١٩٦)

أكثر دقة وصحة من الأعراب كرؤبة والعجاج ممن ورد عنهم كثير من غريب اللفظ والتراكيب.

ثانياً : أن العرب كثيرا ما يخالفون ما اعتادوه من سنن في كلامهم فرأيناهم مثلا يعاملون المفرد المختوم بياء ونون معاملة الجمع فيعربونه بالحروف كما في (يبرين وفلسطين وقنسرين) فقالوا: هذه يبرون وفلسطون وقنسرون، فلا غرو أن يحمل لفظ (الشياطون) على ذلك.

ثالثاً: أن علماء اللغة قد نقلوا أن معاملة بعض الألفاظ معاملة الجمع السالم هو لغة لبعض العرب، فلم يخالف القارئ لغة العرب أو ينحرف عن كلامهم، غاية ما هنالك خالف المشهور من كلامهم وسار على النادر منه.

رابعاً : أن السماع يؤيد هذه القراءة فقد سُمع عن العرب قولهم (لفلان بستان بعده بساتون) ومنه ما جاء في الحديث : ﴿كَانَ يَخِرُّ رِجَالٌ مِنْ قَامَتِهِمْ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الخَصَاصَة، حَتَّى يقولَ الأعرابُ: مَجَانِين، أوْ مَجَانُون﴾.

لذا – ومع مخالفة القراءة لرسم المصحف – لا أرى وجهاً قويا لرد القراءة أو تخطئتها، نعم هي مخالفة للمشهور من كلامهم ولكن لم تخرج عن كلامهم – وإن كان قليلاً – ونقلت عن قارئ مشهود له بدقة الرواية.

القراءة الرابعة : قراءة(بضاري) بحذف النون من قوله تعالى:

﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾

جاءت قراءة مخالفة لرسم المصحف بحذف النون من كلمة (بضارين) في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾(١).

فقد ذكرت كتب القراءات أن الأعمش – وهو من القراء الأربعة عشر– قرأ بحذف النون قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾"(٢).

وإضافة إلى مخالفتها لرسم المصحف نجدها خالفت قياس كلام العرب، فقد ارتكب القارئ شيئاً لم تفعله العرب في ضرورتها فضلا عن اختيارها، فقد نوى الإضافة، فحذف نون الجمع، ثم فصل بين المضاف (ضاري) والمضاف إليه (أحد) بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف (به) وكذلك الجار الزائد (من) الداخل على المفعول الذي جعله القارئ المضاف إليه؛ لذلك رأينا ابن جني يجعلها من أبعد الشاذ فقال معقبا عليها: "هذا من أبعد الشاذ؛ أعني: حذف النون هاهنا، وأمثل ما يقال فيه: أن يكون أراد: وما هم بضارِّي أحدٍ، ثم فصَل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر.

---

(١) جزء من آية (١٠٢) من سورة البقرة.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٠٣) وتنظر القراءة في الكشاف (١: ١٧٣)، والمحرر الوجيز (١: ١٨٨) الدر المصون (١: ٤٢) روح المعاني (١: ٤٣) ولم يذكرها صاحب الإتحاف.

وفيه شيء آخر وهو أن هناك أيضًا (مِن) في: من أحد، غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور؛ فكأنه قال: وما هم بضاري به أحدٍ، وفيه ما ذكرنا"[1].

كلام النحاة : –

تحدث النحاة عن حذف نوني المثنى وجمع المذكر السالم وتنوين المفرد من غير إضافة، وقد اختلفت نظرتهم ما بين رافض لحذف النون أو التنوين مع قطع الاسم عن الإضافة ، وما بين مجيز لذلك في بعض المواضع فكانوا فريقين:–

الأول: منع الحذف من غير الإضافة أو إذا كان المضاف مقترنا بأل الدالة على الموصولية، وهو ما ذهب إليه سيبويه فقد تناول قول الشاعر:–

والحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا .:. .:. يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[2]

فجعل حذف النون من (الحافظو) على أنها بمعنى: الذين حافظوا، فإن الكلام لما طال باسم الفاعل ومفعوله المضاف بدوره إلى (العشيرة) سوغ ذلك لهم تخفيفه بحذف النون، وأن هذا الحذف ليس جائزاً في السعة، بل

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٠٣)

(٢) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم الإنصاري، ولعمرو بن امرئ القيس وهو جدّ عبد الله بن رواحة ويروى في قافيته بلفظ وكف، والنطف والوكف: العيب ، ينظر البيت في أدب الكاتب لابن قتيبة (٣٢٤) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (١: ١٤٢) خزانة الأدب (٤: ٢٧٢) شاهد رقم (٢٨٩) المعجم المفصل في شواهد العربية (٥: ٤٨) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٢: ١٥١).

هو خاص بضرورة الشعر، فقال: "لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللّذَينِ) و(الّذينَ) حيث طال الكلام، وكان الاسم الأوّل مُنتهاه الاسم الآخِر ... وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ، لأنَّك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهر كان الوجهُ الجرَّ، إلاَّ فى قول من قال: " الحافظو عورةَ العشيرة"(١).

أما في غير ذلك فلا يجوز عنده الحذف، لذا رأيناه يذكر أن نحو قولهم: هم ضاربوك، لم يجز في الكاف إلا تقدير الجر، ولا يصح تقدير النصب؛ لأن المضاف ليس بمنزلة (الذين) أي ليس مقترناً بـ(أل) يقول سيبويه: "ولا يكون فى قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف فى موضع النصب، لأنَّك لو كففتَ النون فى الإظهار لم يكن إلاَّ جرًّا، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربوا زيداً، لأنَّها ليست فى معنى الذى، " لأنها " ليست فيها الألفُ واللام كما كانت فى الذى"(٢).

والثاني : وهو مذهب الفراء، جيث يجعل حذف التنوين من غير الإضافة كثيراً على نية الإضافة، إذا وقع التنوين قبل لام ساكنة ، فيقول: "وتركه كَثِير جائز وينشدونَ قول أبي الأسود:-

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعْتِبٍ .:. ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قليلاً(٣)

---

(١) الكتاب (١/ ١٨٦)

(٢) الكتاب (١: ١٨٧)

(٣) البيت من المتقارب وهو في شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٦٦/١) ضرائر الشعر (١٠٥) وفي خزانة الأدب (١١: ٣٧٥) رقم ٩٤٢، قال البغدادي: روى بنصب ==

فمن حذف النون ونصب قَالَ: النية التنوين مع الجحد، ولكني أسقطت النون للساكن الَّذِي لقيها وأعملت معناها. ومن خفض أضاف"[1].

كذلك نجد ابن الشجري يتناول بيت أبي الأسود السابق ويستحسن أن يحذف التنوين لإلتقاء الساكنين، وينصب لفظ الجلالة على المفعولية، ولا يحكم بالإضافة؛ لأن ذلك أحسن في الصنعة النحوية، فقطع الاسم عن الإضافة يبقيه على تنكيره، فيصح عطفه على النكرة السابقة، وهي (مستعتبٍ) يقول ابن الشجري: "والذى حسّن لقائل هذا البيت حذف التنوين، لالتقاء الساكنين، ونصب اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، وجرّ اسم الله: أنه لو أضافه لتعرّف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف المعطوف عليه فى التنكير، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وأعمل اسم الفاعل، فعطف نكرة على نكرة

==

(ذاكر) وجره، فالنصب للعطف على (غير)، وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل: نصب (ذاكرا) على أن (لا) بمعنى (غير) وقد تعذر فيها الإعراب، فأعرب ما بعدها، كما فى نحو: جاءنى رجل لا عالم ولا عاقل اهـ والجر للعطف على «مستعتب» و «لا» لتأكيد النفى المستفاد من (غير)، ويراجع المعجم المفصل في شواهد العربية (٦: ١٤١) شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية (٢: ٧٩) وجاء في الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (١٢٦) أن هذا الحذف جائز في الشعر فهو من ضروراته.

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٠٢) ويقصد بالنون هنا التنوين في (ذاكرٍ)

مجرورة، بإضافة (غير) إليها"[١]. وقد أيده ابن هشام في ذلك فجعل التنوين محذوفا لتماثل المتعاطفين[٢].

وقد أيد كثير من العلماء المذهب الأول وهو مذهب سيبويه فذكروا أنه لا يصح في الفصيح أن نقول: كافأت مكرمي لأبيهم، بقطع (مكرمي) عن الإضافة مع حذف النون، بل يجب : مكرمين لأبيهم، أو مكرمين أباهم، بذكر النون ما دمت قد قطعته عن الإضافة ونصبت المفعول.

منهم الأخفش الذي يحكم بقبح حذف النون من غير إضافة، حتى وإن جاء في الشعر، ما لم يكن نون اسمي الموصول (اللذين) و(الذين) فيقول: "وزعموا أن عيسى بنَ عمر كان يجيز: –

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعْتِبٍ .:. ولا ذاكِرِ اللهَ الاّ قليلا

كأنه إنما طرح التنوين لغير معاقبة إضافة، وهو قبيح، إلا في كل ما كان معناه (اللذين) و(الذين) فحينئذ يطرح منه ما طرح من ذلك. ولو جاز هذا البيت لقلت: هم ضاربو زيدا، وهذا لا يحسن"[٣].

فالأخفش يذكر أن حذف النون أو التنوين من الوصف (ذاكر) قبيح؛ لأنه ليس متشابها مع (اللذين) أو (الذين) في أنه لا يقترن بـ(ال) التي يفهم منها معنى الموصولية، فمعني الذاكرين : الذين ذكروا، فلما حذفت (ال) قبح حذف التنوين أو النون لغير إضافة.

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٤)

(٢) يراجع مغني اللبيب (٨٤٤)

(٣) معانى القرآن للأخفش (١/ ٩١)

ويذكر الأخفش بعض القراءات التي حذفت فيها نون الجمع لغير إضافة، ويجعلها أكثر ضعفاً من البيت السابق؛ لأنه في البيت (ذاكرَ اللهَ) حذف التنوين بحجة التقاء الساكنين، أي سكون التنوين ولام التعريف ، وهو ما لم يتحقق فيما يذكره من قراءات؛ لأن المضاف مختوم بالنون المتحركة، فانتفى التقاء الساكنين.

يقول: "وزعموا أن بعض العرب.قال ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾[1] وهو أبو السَمّال[2] وكان فصيحاً. وقد قرىء هذا الحرف ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُو الْعَذَابَ الأَلِيمِ﴾[3] وهو في البيت أمثل لانه أسقط التنوين لاجتماع الساكنين"[4].

وهذا الذي جعله الأخفش ضعيفاً جعله ابن مالك جائزاً مؤيداً في ذلك الفراء – كما أشعر حديثه – فذكر أنها تسقط اختياراً قبل لام التعريف الساكنة من غير إضافة، واستشهد بشعر العرب وكذلك بما ورد من قراءات في ذلك.

يقول: "وسقوطها اختيارا قبل لام ساكنة كقوله تعالى: ﴿واعلموا أنكم غير معجزي الله﴾ بالنصب، حكاها أبو زيد: وحكى ابن جني ﴿إنكم لذائقو

---

(١) التوبة : ٢

(٢) نسبها له كذلك ابن جني في المحتسب (٢: ٨٠)،

(٣) الصافات: ٣٨. والقراءة منسوبة لبعض الأعراب في المحتسب (٢: ٨١) وذكرها العكبري في التبيان (١٠٩٨) ولم ينسبها وحكم بشذوذها وسهو قارئها.

(٤) معانى القرآن للأخفش (١/ ٩٢)

العذابَ الأليم﴾ بالنصب أيضًا، وهذا شبيه بقولهم في بني العنبر وأنشد ابن جني:

ومَساميحُ بِما ضُنَّ بِهِ .:. حابِسُو الأنْفُسَ عن سُوءِ الطَّمَعْ[١]

كذا رواه بفتح سين الأنفس"[٢].

وإذا كان ابن مالك قد خالف سيبويه والأخفش – فأجاز في السعة حذف النون من غير إضافة إذا وقعت قبل لام ساكنة – فإنه اتفق معهما فيما عدا ذلك، حتى رأيناه يحكم بالشذوذ على قراءة الأعمش التي معنا، بل يجعلها غاية في الشذوذ، فهو أمر لا يليق إلا بالضرورة ، يقول ابن مالك: "وحكى ابن جني أيضاً عن الأعمش ﴿وما هم بضارّي به من أحد﴾ وهذا في غاية من الشذوذ، بخلاف الذي قبله، فلهذا قلت: قبل لام ساكنة غالبا، ومثل ﴿بِضَارِّيْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ لا يليق بالاختيار، بل بالاضطرار"[٣].

فابن مالك يجعل قراءة الأعمش في غاية الشذوذ الذي لا يليق بالضرورة، فضلاً عن أن يأتي في السعة، فلم تكن النون محذوفة قبل ساكن كما في ﴿ذائقوا العذابَ﴾.

وناظر الجيش يتابع سيبويه والأخفش وابن مالك فلا يجيز في الاختيار حذفها لغير إضافة، أو لتقصير الصلة، أو لوقوعها قبل لام ساكنة، إلا أن

---

(١) البيت من بحر الرمل لسويد بن أبي كاهل اليشكري من قصيدة كلها في الحكم والأمثال، ينظر المفضليات (١٩٤). الشعر والشعراء ١/ ٤٢٨) المعجم المفصل في شواهد العربية (٤: ١٨٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٧٣)

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٧٣)

تحذف ضرورة في غير ذلك، فيقول: "وسقوطها إما للإضافة وهو كثير؛ .... وإما للضرورة كقول الشاعر:-

لو كنتمو منجدي حين استعنتكمو .:. لم تعدموا ساعدا منّي ولا عضدا[1]

فمنجدي حذفت منه النون ضرورة لغير إضافة، وإما لتقصير الصلة كقراءة من قرأ: ﴿والمقيمي الصّلاة﴾[2] بالنصب .... وأما سقوطها في الاختيار قبل لام ساكنة فكرواية أبي زيد: ﴿واعلموا أنّكم غير معجزي الله﴾ بنصب الجلالة المعظمة، وما حكاه ابن جني من قراءة من قرأ: ﴿إنّكم لذائقوا العذابَ الأليم﴾ بالنصب"[3].

ويشير الدماميني إلى أن الحذف لتقصير الصلة كما في قراءة : ﴿والمقيمي الصّلاةَ﴾ لا دليل عليه لاحتماله أن يكون الحذف لوقوع النون قبل لام ساكنة، فيقول: "لا دليل في قراءة من قرأ ﴿والمقيمي الصلاةَ﴾ بالنصب، على أن حذف النون لتقصير الصلة، لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة"[4].

---

(١) البيت من البسيط مجهول القائل، ينظر المعجم المفصل في شواهد العربية (٢: ١٩١) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (١: ٣٦٠).

(٢) من آية ٣٥ من سورة الحج، وقد وردت القراءة غير منسوبة في معاني القرآن للأخفش (١: ٩١) ونسبها الزمخشري للحسن في الكشاف (٣: ١٥٧) ومنسوبة في المحرر الوجيز (٤/ ١٢٢) لابن أبي إسحاق ورويت عن أبي عمرو. وفي البحر المحيط (٧/ ٥٠٨) منسوبة لابن أبي إسحاق والحسن وأبي عمرو في رواية.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد باختصار (١/ ٣٤٢)

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٢٣)

وقد تناول الزمخشري قراءة الأعمش مخرجا لها على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (به) المتعلق بالمضاف، أما الجار الزائد فلم يعتد به الزمخشري، فجعله كالجزء من المضاف إليه (أحد) فقال: "وقرأ الأعمش: ﴿وما هم بضارّى﴾ بطرح النون والإضافة إلى (أحد) والفصل بينهما بالظرف. فإن قلت: كيف يضاف إلى (أحد) وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور"(١).

ولم يقبل أبو حيان بتخريج الزمخشري بأن الجار الزائد جزء من المضاف إليه فلا اعتداد به، مستندا على حجة أن عمل هذا الحرف الجر فيما بعده أخرجه من كونه جزءاً ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، واختار بدلا من ذلك أن يكون القارئ قد حذف النون لغير الإضافة، بل للتخفيف، كما في نحو قراءة من قرأ ﴿والمقيمي الصّلاةَ﴾ بنصب (الصلاة) وإن كان هناك فارق بين القراءتين بأن (ضاري) ليست مقترنة بـ(ال) فتكون في حكم (الذين).

يقول أبو حيان: "وهذا التخريج ليس بجيد؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر. ولا يمكن أن تكون هذه القراءة من هذا أيضاً؛ لأن الذي ادعاه أنه أضيف إليه هو مشغول بعامل آخر، فهو المؤثر فيه لا الإضافة. وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور فليس بشيء لأنه مؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في

(١) الكشاف (١/ ١٧٣) ونقله كذك عنه ابن عطية وإن لم يسمه ينظر المحرر الوجيز (١ : ١٨٨).

الشيء، فالأحسن تخرّجه على حذف النون منه تخفيفاً، وإن لم يكن اسم الفاعل في صلة الألف واللام، ولحذفها نظير في نظم العرب ونثرها"[١].

وقد لخص السمين الحلبي تخريج القراءة مؤيداً ما ذهب إليه أبو حيان على ما ذهب إليه الزمخشري فقال: "وقرأ الأعمشُ: ﴿بضارِّي﴾ من غيرِ نونٍ، وفي توجيهِ ذلك قولان، أظهرُهما: أنه أَسْقَطَ النونَ تخفيفاً، وإنْ لم يَقَعْ اسمُ الفاعلِ صلةً لأل، ومثلُه قولُ الشاعر:-

ولَسْنا إذا تَأبْون سِلْماً بمُذْعِني ... لكم غيرَ أنَّا إنْ نُسالَمْ نُسالِم[٢]

أي: بمُذْعنين، ونظيرُه في التثنية: " قَظَا قَطَا بَيْضُك ثِنْتا وبَيْضِي مِئَتا "[٣] يريدون: ثِنْتان ومِئَتان. والثاني – وبه قال الزمخشري وابنُ عطية: أن النونَ حُذِفَتْ للإضافة إلى (أحد) وفُصِل بين المضافِ والمضافِ إليه بالجارِّ والمجرور وهو» به"[٤].

والصبان يشعر كلامه بأن حذف النون من غير أن يعقبها لام ساكنة قليل، وليس بشاذ، ويستشهد بالقراءة محل الدراسة، وإن كان ينسبها – خطأ – إلى الحسن، فقال: "وقد تحذف نون الجمع اختيارًا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم: ﴿غير معجزي الله﴾ بنصب (الله). وقراءة بعضهم: ﴿إنكم

---

(١) التذييل والتكميل ١ : ٢٨٦.

(٢) البيت من الطويل مجهول القائل وقليل الورود في كتب النحو واللغة.

(٣) جاء في تهذيب اللغة (٤/ ٨٧) قال الليث: "وسمعتُ بعض الْعَرَب يَقُول: قَالَت القَطا للحَجَل: حَجَلْ حَجَلْ، تَفِرُّ فِي الْجَبَل، من خشيَة الرَّجل. فَقَالَت الحجَل للقطا: قَطَاقَطَا، بَيْضُكِ ثِنْتا، وبَيْضِي مِائَتا. قلت: الحَجَل: إناث اليَعاقِيب.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٤١)

لذائقوا العذابَ﴾ بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن: ﴿وَمَا هَمْ بِضَارّيْنَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾[١].

وحذف التنوين مع عدم الإضافة قد يكون له مقصد بلاغي، كما جاء في قراءة من حذف التنوين من (عزير) في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾(٢) فلو كانت الإضافة مقصودة ومرادة لكان هناك محذوف ويكون التقدير عُزَيرُ ابنُ اللهِ معبودنا، ويفهم منه بالتالي أن القرآن ينكر عليهم عبودية عزير ، ولا ينفي عن عزير البنوة وهذا باطل، فيجب الاعتداد بالتنوين وعدم تقدير الإضافة حتى مع حذف التنوين، بل يكون حذف التنوين للتخفيف من التقاء الساكنين، كما جاء كذلك في قراءة حذف التنوين من (أحد) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ فلم يقل أحد بأن أحد مضاف إلى الله، بل جاء حذف التنوين للتخفيف من التقاء الساكنين.

يقول في هذا المعنى الدكتور محمد أبو موسى: "وإذا أحسنت التدبر، والقياس علمت وجه الفساد في قولهم في قراءة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بحذف تنوين (عزير) إنه جاء على حذف المسند، والتقدير: عزير ابن الله معبودنا، وذلك من حيث أفادت العبارة إثبات المسند إليه –عزير ابن الله– وخروجه من حد النفي ... ومثله أنك تقول: ليس زيدُ ابنُ علي حاضرًا، فتنفي حضوره فقط، ولا تنفي كونه ابن علي، بل تعترف بذلك.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ١٣٣)

(٢) التوبة : من آية ٣٠ .

وكذلك الحال في الآية؛ لأن قوله: (ابن الله) صفة لعزير، وحذف التنوين من (عزير) كما يحذف من (زيد) في قولك: زيد بن علي، فالإنكار لا يتجه إلى الصفة في الآية، وإنما يتجه إلى الخبر، هذا ما قالوه، وهو فاسد، وفيه ما ترى.

والوجه في الآية أن يكون التنوين مرادًا، وإنما حذف لالتقاء الساكنين كقراءة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، بحذف التنوين من (أحد) ... فأصل (عزيرُ ابن الله) بدون تنوين هو (عزيرٌ ابنُ الله) بالتنوين، ثم حذف بدل الحركة التي يختلسها اللسان، ... وهكذا في أكثر كلامهم يحركون التنوين هذه الحركة الخافتة جدا تفادياً لالتقاء الساكنين، وأحياناً يحذفون هذا التنوين كما أشرنا[1].

عود على بدء : –

مما سبق نجد أن النحاة – وإن اختلف رأيهم حول مجيء الاسم مجردا من التنوين أو النون من غير إضافة ، فبعضهم جعله خاصاً بالضرورة، وبعضهم أجازه في السعة – قد اتفقوا حول امتناع حذف التنوين في الآية محل الدراسة، فأكثرهم توسعاً في حذف التنوين أو النون لغير إضافة كابن مالك الذي وافق الفراء في إجازة حذف النون أو التنوين لغير إضافة لم يستسغ حذف النون في (بضارين) وجعلها في غاية الشذوذ.

ومع هذا الإجماع وجدنا العلماء يذكرون لها غير وجه في التخريج، ففي حين كان الوجه عند ابن جني والزمخشري أن الإضافة منوية، وأن

(١) خصائص التراكيب (٢٨٥)

القارئ تجاهل الفصل بالجار والمجرور (به) لأنه معمول للمضاف، فلم يفصل بأجنبي، وجعل الجار الزائد الداخل على (أحد) كأنه لا فصل؛ لأنه كالجزء من (أحد) – كما أشار الزمخشري–

وهذا الفصل – أعني الفصل بالجار والمجرور (به) بين المتضايفين في القراءة– كثير في اللغة فقد نقل النحاة عن يونس بن حبيب إجازته الفصل بالجار والمجرور بين المتضايفين من غير قبح، فابن يعيش ينقل عنه فيقول : "وكان يونس يذهب إلى جوازِ الفصل بالظرف، أو ما جرى مجراه من جارٍ ومجرور من غيرِ قبح، إذا كان الظرف ناقصًا لا يتم به الكلام، نحوَ: لا يَدَيْ بها لك، ومعناه: لا طاقةَ بها لك، فهذا جائز عنده لأن (بِهَا) في هذا المكان لا يتمّ به الكلام، لأنّه ليس خبرًا"(١).

لذا رأينا ابن مالك يصرح بكثرة الفصل بينهما فيقول: "الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير"(٢).

وكذلك فعل المرادي: فقال "ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور, مغتفر بين المضاف والمضاف إليه"(٣).

وكان الأمر سيستقيم لو لم يكن هناك جار آخر زائد داخل على المضاف إليه وهو قوله (من أحد) لذا لم يجد الزمخشري بداً من تجاهل هذا الجار وجعله كالجزء من (أحد) فهو كلا فصل.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠٥)

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٩)

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠١)

ولكن هذا الأمر لم يرق لكثير من العلماء فأبى تخريج الزمخشري – كما سبق عرضه – فكان أفضل الأحوال في تخريج القراءة عند بعض العلماء – ومنهم أبو حيان والسمين الحلبي – أن القارئ حذف النون تخفيفاً، وليس لنية الإضافة .

من هنا نرى أن القراءة وإن كانت مخالفة لفصيح الكلام إلا أنها يمكن أن تحمل على وجه من وجوه العربية وإن كان ضعيفاً ، وهذا لا يخرجها عن كونها قراءة شاذة؛ لأنها جمعت بين مخالفة الرسم ومخالفة الفصيح من كلام العرب وقواعد النحو.

القراءة الخامسة: (والملائكةُ والناسُ أجمعون) بالرفع

جاءت قراءة للحسن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾[١] حيث قرأ (الملائكةُ) و(الناسُ) و(أجمعونُ) بالرفع.

<u>توثيق القراءة وموقف العلماء منها: –</u>

لم يختلف العلماء حول نسبة القراءة إلى الحسن[٢]، وإن وقع بعض الخلط في النقل[٣]. ولا يعترض على القراءة من جهة النحو، فهي جيدة في

---

(١) البقرة : ١٦١ .

(٢) فنسبها له الفراء في معاني القرآن (١/ ٩٦) و الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٣٦) والنحاس في إعراب القرآن (١/ ٨٧) وابن جني في المحتسب (١/ ١١٦) وأبو القاسم اليشكري الذي نسبها كذلك إلى ابن أبي عبلة في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (٤٩٤) والزمخشري في الكشاف (١/ ٢٠٩) والعكبري في التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٣٢) وأبو حيان في البحر المحيط (٢: ٧٢) والبناء في إتحاف فضلاء البشر (١٩٦)

(٣) حيث ضبطت كلمة (أجمعون) في قراءة الحسن بالياء في معاني القرآن وإعرابه للزجاج مع رفع (الملائكة والناس) وأظنها خطأ من المحقق فكلام الزجاج يشير إلى رفعها، والنص هو: " وقرأ الحسن: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ [وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ] أَجْمَعِينَ﴾ ، وهو جيد في العربية إلا أني أكرهه لمخالفته – المصحف، والقراءَة، إنما ينبغي أن يلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أيضاً أقوى غند أهل العربية، لأن الإجماع في القراءَة إنما يقع على الشيء الجَيّد البالغ ورفع الملائكة في قراءَة الحسن على تأويل: أُولَئِكَ جزاؤُهم أن لَعنَهُم اللَّهِ والملائكةُ، فعطف الملائكة على موضع إعراب لله في التأويل"معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٣٦)

العربية، لولا مخالفتها لرسم المصحف في كلمة (أجمعون)، لذا وجدنا غير واحد يثني عليها، لولا أنها تخالف الرسم، فالفراء يقول: "... وهو جائز فِي العربية وإن كان مخالفا للكتاب"(١).

والزجاج يكرر الأمر، ويزيد على الفراء فيرفضها مع جودتها في العربية؛ لأنه ينبغي أن يلتزم في القراءة بالسنة أي: الرواية والإجماع، ولأن القراء لا يجمعون إلا على الشيء الجيد البالغ، فيقول: ".. وهو جيد في العربية إلا أني أكرهه لمخالفته – المصحف، والقراءَة، إنما ينبغي أن يلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أيضاً أقوى عند أهل العربية، لأن الإجماع في القراءَة إنما يقع على الشيء الجَيِّد البالغ"(٢).

وأبو القاسم اليشكري يشير ضمنا إلى ضعفها لمخالفة المصحف فيقول: "﴿وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ بالرفع الحسن وابن أبي عبلة، الباقون بالجر، وهو الاختيار لموافقة المصحف"(٣).

توجيه القراءة : –

وجودة القراءة من ناحية الإعراب تأتي أن رفع الألفاظ الثلاثة لها وجاهتها في العربية، لذا رأينا النحاة يذكرون وجوها كثيرة جيدة يمكن أن تحمل عليها القراءة.

فكثير من النحاة – ومنهم الفراء – يعطفون الملائكة على موضع لفظ الجلالة على أن المصدر (لعنة) مقدر بالفعل أي : أن يلعنهم اللهُ، فاسم

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٩٦)
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٣٦)
(٣) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (٤٩٤)

الجلالة في الأصل فاعل مرفوع، وقد عطف عليه (الملائكة والناس) و(أجمعون) توكيد للناس مرفوع.

يقول الفراء: "... وذلك أن قولك (عليهم لعنة الله) كقولك: يلعنهم الله، ويلعنهم الملائكة والناس، والعرب تقول: عجبت من ظلمك نفسك، فينصبون النفس؛ لأن تأويل الكاف رفع ... فابن على ذا ما ورد عليك"(١).

ووافقه في ذلك الزجاج الذي صرح بأن (الملائكة) معطوفة على موضع اسم الجلالة فقال: "ورفع الملائكة في قراءَة الحسن على تأويل: أُولَئِكَ جزاؤُهم أن لَعنَهُم اللهِ والملائكةُ، فعطف الملائكة على موضع إعراب (الله) في التأويل. ويجوز على هذا: عجبت من ضرب زيدٍ وعمرو، ومن قيامِكَ وأخُوك، المعنى: عجبت من أنْ ضَربَ زيدٌ وعمرو ومن أن قمتَ أنتَ وأخوك"(٢).

وهذا التخريج – وكما قلت سلفا – ذهب إليه جل العلماء فقد ذكره كذلك النحاس والزمخشري والعكبري(٣).

مما جعل أبا حيان يصرح بأن كل العلماء الذين سبقوه ذهبوا إلى هذا الوجه مع ضعفه عنده، ووجه ضعفه عنده ما يلي:-

أن العطف على المحل يشترط فيه أن يوجد الطالب للموضع بمعنى: أن لفظ الجلالة رفع في الموضع بعامل متغير عن صورته وهو الفعل

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٩٦).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٣٦).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٨٧) الكشاف (١/ ٢٠٩) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٣٢).

المقدر من المصدر بخلاف نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، فقاعد هنا رفع؛ لعطفه على محل (قائم) والعامل هنا (ليس) ولم تتغير صورته، هذا على فرض أن المصدر (لعنة) يصح أن يعمل، وهذا فيه خلاف حيث لا يجيزه الجمهور لأنه لا يراد به حدوث فعل؛ لذا كان إضافته لله على سبيل التخصيص لا على سبيل الحدوث(١).

فقال أبو حيان: "وخرج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم الله ... وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع، من أن شرطه أن يكون ثَمَّ طالب ومحرز للموضع لا يتغير، هذا إذا سلمنا أن (لعنة) هنا من المصادر التي تعمل، وأنه ينحل لأن والفعل. والذي يظهر أن هذا المصدر لا ينحل لأن والفعل، لأنه لا يراد به العلاج. وكان المعنى: أن عليهم اللعنة المستقرة من الله على الكفار، أضيفت إلى الله على سبيل

(١) ذكر ابن هشام شروطاً ثلاثة للعطف على المحل فقال: " العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط.
أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لأنه لا يجوز مررت زيدا
الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.
الثالث: وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٦١٦، ٦١٧).

التخصيص، لا على سبيل الحدوث. ونظير ذلك: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[١]، ليس المعنى: ألا أن يلعن الله على الظالمين"[٢].

ثم يذكر أبو حيان وجوهاً تُخرَّج عليها القراءة هي، الأول: أنه على إضمار فعل والتقدير: وتلعنهم الملائكةُ.

الثاني: أنه معطوف على (لعنة الله) الواقع مبتدأ على حذف مضاف، أي: لعنةُ اللهِ ولعنةُ الملائكةِ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه.

الثالث: أن يكون مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى، أي: والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم[٣].

فهذه وجوه ثلاثة يمكن أن تخرج عليها القراءة وكلها لها وجاهتها، وإن كان تقدير الفعل الرافع – وهو الوجه الأول – أقوى هذه الوجوه؛ لأن تقدير الفعل قد كثر في العربية حتى صار كالمذكور، بخلاف تقدير حذف المضاف وحلول المضاف إليه محله– في الوجه الثاني – الذي هو على خلاف الأصل، كذلك يضعف الوجه الثالث تقدير الخبر وتقدير الواو استئنافية.

ولم يكن أبو حيان دقيقاً في قوله إن أحدا ممن سبقه لم يَخرُج عن تخريج القراءة على الحمل على محل اسم الله، فقد ذكر ذلك ابن جني في

---

(١) جزء من آية ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ١٨).

(٢) البحر المحيط (٢/ ٧٢)

(٣) يراجع البحر المحيط (٢ /٧٣)

المحتسب – ولا شك أن أبا حيان قد اطلع على كتابه، بل نقل شيئا منه في غير هذه المسألة[1] – أنها تخرج على تقدير فعل محذوف فقال: "هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله، كما أنه قال:-

تذكَّرت أرضًا بها أهلُها .:. أخوالَها فيها وأعمامَها[2]

فقد عُلم أنها إذا تذكرت الأرض التي فيها أخوالها وأعمامها، فقد دخلوا في جميع ما وقع الذكر عليه، فقال بعد: تذكرت أخوالها وأعمامها... وهو كثير جداً"[3].

---

(١) نقل البحث اعتراض أبي حيان على ابن جني في توجيه الأخير لقراءة الأعمش وغيره (يحاسبكم به الله يغفرُ لم يشاء) بكون (يغفر) بدلا من (يحاسبكم) لأنه تفصيل له.

(٢) البيت من السريع لعمرو بن قميئة وهو ثالث أبيات استشهد بثانيها سيبويه والنحاة، والأبيات الثلاثة هي: :-

قد سَأَلَتني بنتُ عمروٍ عن ال .:. أرضينَ إذْ تُنكر أعلامها

لما رأتْ ساتيدَما استعبَرَتْ .:. لله درُّ - اليوم - مَنْ لامَها

تذكرَتْ أرضاً بها أهلُها .:. أخوالَها فيها وأعمامَها

ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١٨٢) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/ ٢٤٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣١٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٧) التذييل والتكميل (٧/ ٤٥) المقاصد الشافية (٣/ ١٦٥) خزانة الأدب رقم ٣١٧ (٤/٤٠٧) شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية (٣/ ٩٠). المعجم المفصل في شواهد العربية (٧/ ٤٩).

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/١١٦، ١١٧).

فهذا نص صريح لابن جني يجعل فيه الرفع في القراءة على تقدير فعل. ويذكر شواهد على ذلك ويشير إلى كثرة الحذف والتقدير في كلام العرب، وليس على العطف على محل اسم (الله) مما يدحض كلام أبي حيان السابق.

ومهما يكن من أمر فإن تخريجات أبي حيان لها وجاهتها وقوتها وبخاصة تقدير فعل رافع للملائكة وما بعدها، وهو الوجه الذي ذكره ابن جني دون غيره في تخريج القراءة.

فالقول بتقدير فعل أولى وأقوى من الحمل على المحل وإن كان الأخير لا يحتاج إلى تقدير، وهو عامل قوة في ترجيح الوجه، إلا أن تقدير الفعل قد كثر في العربية لدلالة الكلام السابق عليه مما يجعله وكأنه مذكور. في حين نجد الحمل على المحل يضعفه أن عامل الرفع المقدر في محل اسم الله محل خلاف، حيث إن المصدر (لعنة) لا يتفق النحاة حول جواز انحلاله إلى (أن والفعل).

القراءة السادسة: قراءة ﴿الحي القيام﴾

جاءت قراءة في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[١] بالألف بدل الواو (القيَّام) منسوبة للأعمش فيمن نسبت إليهم[٢].

وقد أشار الزجاج إلى هذه القراءة، وذكر أنها جيدة فصيحة لولا مخالفتها لرسم المصحف فقال: "فَأما (الْقَيُّومُ) فقد روي عن عُمَرَ وابنِ مَسْعود جميعاً أنهُمَا قرءَا (القيَّام) وقد رويت (الْقَيِّمُ)، والذي ينبغي أنْ يُقرأ ما عليه المصحف، وهو القيوم بالواو، والقيِّمُ أيضاً جيد بالغ كثيرَ في العربية، ولكن القراءَةَ بخلاف ما في المصحف"[٣].

كما ذكرها صاحب الإتحاف منسوبة إلى الأعمش عن طريق المطوعي، فقال: "وعن المطوعي القيام كديور وديار"[٤].

---

(١) آل عمران : ٢ .

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٥١) منسوبة للأعمش وغيره فقال ابن جني: "من ذلك قراءة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان –رضي الله عنهما– وابن مسعود وإبراهيم النخعي والأعمش وأصحاب عبد الله وزيد بن علي وجعفر بن محمد وأبي رجاء بخلاف، ورُويت عن النبي صلى الله عليه وسلم: "الحيُّ القيَّام"، وذكر القراءة الزمخشري والعكبري ولم ينسباها ينظر الكشاف (١/ ٣٠٠) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٠٣) وذكرها منسوبةً أبو حيان في البحر المحيط (٢/ ٦٠٨).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٧٣).

(٤) إتحاف فضلاء البشر (٢٠٧).

توجيه القراءة : –

(القَيُّوم) على زنة (فيعول) وأصلها (قيووم) قلبت الواو الأولى إلى الياء وأدغمت في الياء قبلها؛ لاجتماعها مع الياء والسابق منهما متأصل ذاتا وسكوناً.

ويشير الأخفش إلى علة قلب الواو الأولى في فيعول (قيووم) ياء فيقول: "أما قوله ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ فان (الْقَيُّومُ) : الفَيْعُول، ولكن الياء الساكنة إذا كانت قبل واو متحركة قلبت الواو ياء. وأصله (القَيْوُومُ)"(١).

ويشير سيبويه إلى صيغة (فيعال) و(فيعول) من الصفات فيقول: "ومما قلبوا الواو فيه ياءً ديارٌ وقيامٌ، وإنما كان الحد قيوامٌ وديوار. وقالوا قيومٌ وديورٌ، وإنما الأصل قيوومٌ وديوورٌ، لأنهما بنيا على فيعالٍ وفيعولٍ"(٢).

ومن كلام سيبويه السابق نفهم أن (فيعال) شارك (فيعول) في صياغة الوصف من القيام، فكلا الوصفين مستعمل عند العرب.

وليس فيعال وفيعول مستخدمين في الصفات وحدها، بل يدخلان كذلك في الأسماء، فيقول سيبويه: "ويكون على فيعالٍ فيهما. فالأسماء نحو: الخيتام، والديماس، والشيطان. والصفة نحو: البيطار، والغيداق، والقيام"(٣).

---

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٠٨).
(٢) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٦٧)
(٣) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٦٠)

ويشير الفراء وهو يتناول هذه القراءة إلى أن (فيعال) في لغة الحجاز أكثر من (فيعول) في الصفات من الثلاثي حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن الجهم عن الفراء الْحَيُّ الْقَيُّومُ قراءة العامة، وقرأها عُمَر بْن الخطاب وابن مَسْعُود ﴿القيام﴾ وصورة القيوم: الفيعول، والقيام الفيعال، وهما جميعا مدح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولا: الفيعال من ذوات الثلاثة. فيقولون للصواغ: الصياغ"(١).

ويؤكد كلام الفراء ما جاء في القرآن على زنة (فيعال) نحو (ديَّار) في قوله تعالى : ﴿رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾(٢).

ويؤكد ابن جني أن (قيَّام) على فيعال بزيادة الياء وبقلب الواو ياء وإدغامها في الياء لأنها التقت مع الياء وسبقت الأولى منهما بالسكون، وليس (فعَّال) بتضعيف عين الكلمة وهو الواو، وأنه لغة الحجازيين فيقول: "أما (القيَّام) ففيعال من قام يقوم؛ لأن الله تعالى هو القيم على كل نفس، ومثله من الصفة على (فيعال) الغيْداق والبَيْطار، وأصله: القيْوَام، فلما التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء فصارت القيام، ومثله قولهم: ما بالدار ديَّار، وهو (فيعال) من دار يدور وأصلها دَيْوار، وأهل الحجاز يقولون للصَّوَّاغ: الصَّيَّاغ، فعلى هذا ينبغي أن يحمل لا على (فَعَّال)؛ لأنه كان يجب أن يكون صوَّاغًا، هذا هو الباب"(٣).

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١٩٠) .
(٢) نوح : ٢٦ .
(٣) المحتسب (١/ ١٥١)

وسبب القلب الذي ذكره النحاة سلفا كالأخفش وابن جني اتضح أكثر عند مكي حيث يقول: "﴿القيوم﴾ هو (فيعول) من (قام) وأصله (قيووم) فلما سبقت الياء الواو، والأول ساكن، أبدل من الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكان الرجوع إلى الياء أخف من رجوع الياء إلى الواو"(١).

ويوضح السمين الحلبي السبب في أن أصل الكلمة (فيعال) بزيادة الياء، وليست بتكرار العين وهي الواو، أنها لو كانت (فعَّال) لكان أصل اللفظ (قوووم) فيكون الزائد من جنس العين، كما في (سبُّوح قدُّوس)، فلما جاء الوصف من القيام (قيُّوم) أو (قيَّام) بالياء دون الواو، علمنا أنَّ أصله فيعول، لا فعُّول، وعدَّ بعضهم فيعولاً من صيغ المبالغة كضروبٍ، وضرَّاب(٢).

وينسب أبو جعفر النحاس للكوفيين مرة وللفراء أخرى أن (قيِّم) على وزن (فعيل) وليس (فيعل) ولعل هذا من باب أن الفراء يمثل الكوفيين، فنسبه إلى الفراء في قوله: "وقيّم (فيعل) عند البصريين الأصل فيه قيوم ثم أدغم، وزعم الفراء أنّه فعيل. قال ابن كيسان: لو كان كما قال لما أعلّ كما لم يعلّ سويق وما أشبهه"(٣).

ونسبه إلى الكوفيين في قوله: "وقال الكوفيون الأصل القويم قال ابن كيسان: ولو كان كذا في الأصل لم يجز فيه التغير كما لا يجوز في طويل وسويق"(٤).

---

(١) مشكل إعراب القرآن (١/ ١٣٦)

(٢) ينظر الدر المصون (٢ : ٥٤٠)

(٣) إعراب القرآن (١/ ١٤٣)

(٤) معاني القرآن للنحاس (١/ ٢٦١)

وكلام الفراء السابق يدفع ما نقله أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان عنه، حيث يسير الفراء مسار بقية النحاة في صياغتة الوصف على (فيعل)، وربما يكون ابن كيسان قد اطلع على رأي الفراء فيما لم يصل إلينا من مؤلفات الفراء، فيكون هذا من باب (وجود قولين للعالم الواحد في المسألة) فالله أعلم.

عود على بدء: –

مما سبق نجد أن هذه القراءة (القيَّام) لا تخالف قياسا للعرب ، بل أكثر من ذلك هي أكثر شهرة عند الحجازيين من (القيُّوم) – كما وجدنا في كلام الفراء – ولا يقلل من قوتها إلا كونها مخالفة لرسم المصحف، وإلا لوجدنا من القراء السبعة من كان سيقرأ بها.

ومخالفتها لرسم المصحف جعلت العلماء يدفعونها – مع فصاحتها – فهذا الزجاج لا يجيز مخالفة المصحف ويتشكك في رواية هذه القراءة يقول: "فَأما (الْقَيُّومُ) فقد روي عن عُمَرَ وابنِ مَسْعود جميعاً أنهُمَا قرءَا (القيَّام) وقد رويت (الْقَيِّمُ)، والذي ينبغي أنْ يُقرأ ما عليه المصحف، وهو القيوم بالواو، والقيِّمُ أيضاً جيد بالغ كثيرَ في العربية، ولكن القراءَةَ بخلاف ما في المصحف لا تجوز، لأن المصحفَ مجمع عليه، ولا يعارض الإجماع برواية لا يعلم كيف صحتُها"[1].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٧٣)

القراءة السابعة : (**يغفر**) **بغير فاء العطف في قوله تعالى**:

﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[١]

جاءت قراءة بحذف الفاء من الفعل (يغفر) وجزمه ، ثم جاءت قراءة أخرى (يُغفَر) بحذف الفاء وضم الياء وفتح الفاء بالبناء للمفعول، مع جزمه كذلك، وكلا القراءتين مخالفة لرسم المصحف .

أما القراءة الأولى فنسبت إلى قراء من غير القراء الأربعة عشر، فرويت عن طلحة بن مصرّف يقول النحاس: "... وروي عن طلحة بن مصرّف ﴿يحاسبكم به الله يغفر لمن يشاء﴾ بغير فاء على البدل وأجود من الجزم لو كان بلا فاء الرفع حتى يكون في موضع الحال"[٢].

فالنحاس يحمل الفعل المجزم على البدل ويذكر أن الأفصح – مع حذف الفاء – الرفع ويكون الفعل في جملة الحال واستشهد بقول الشاعر:-

مَتَى تأتِهِ تعشو إلى ضوء ناره .:. تجد خير نار عندها خير موقد[٣]

---

(١) البقرة :٢٨٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٠)

(٣) البيت من الطويل للحطيئة ديوانه : ١٦١، وتعشو : تأتيه ليلاً ، أو تنظر بنظر ضعيف، ينظر شرح أبيات سيبويه ٢: ٧٧، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١ /٤٦) العقد الفريد ٦/ ١٢٠، ديوان المعاني ١: ٤٣، خزانة الأدب ٧/ ١٥٦.

فـ(تعشو) جاء مرفوعاً في محل نصب حال من ضمير الفاعل المستتر في (تأته).

ورواها الأعمش عن ابن مسعود كما ذكر ابن جني في قوله: "ومن ذلك ما رواه الأعمش قال: في قراءة ابن مسعود: "يحاسِبْكم به الله يغفرْ لمن يشاء ويعذبْ من يشاء" جزمٌ بغير فاء"(١).

والزمخشري ينسبها للأعمش فقال: "وقرأ الأعمش: ﴿يغفر﴾، بغير فاء مجزوماً على البدل من ﴿يحاسبكم﴾"(٢).

ونسب أبو حيان قراءة الفعل المبني للمفعول مع حذف الفاء لخلاد – وهو ثاني راويي حمزة الكوفي ، وإن لم تنسب لحمزة – ونسبها كذلك للجعفي وطلحة بن مصرّف وابن مسعود – وربما يقصد أبو حيان أن القراءتين قراءة واحدة، ولكنها ضبطت في كلامه بالمجهول – فقال أبو حيان: "وقرأ الجعفي، وخلاد، وطلحة بن مصرف: يُغْفَرُ لِمَنْ يَشَاءُ، ويروى أنها كذلك في مصحف عبد الله(٣)..

<u>توجيه القراءتين :-</u>

تتفق القراءتان في وجهين أنهما بحذف فاء العطف ، وأنهما بسكون الراء على الجزم.

وتختلفان في البناء للفاعل في الأولى وللمفعول في الثانية.

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٤٩)

(٢) تفسير الزمخشري (١/ ٣٣٠)

(٣) البحر المحيط (٢/ ٧٥٢)

وإذا كانت القراءتان مخالفتين لرسم المصحف فهما لا تخالفان ما اشتهر من قواعد النحو .

فالفعل (يغفر) خرجه النحاة المعربون على البدلية من جواب الشرط (يحاسبكم) من إبدال الجزء من الكل، أو بدل اشتمال من باب التفسير.

فيقول ابن جني: "جزم هذا على البدل من "يحاسبكم" على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصَّل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال، والبعض كضربت زيدًا رأسه، والاشمال كأُحب زيدًا عقله. وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان، فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾[١]؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الأثام"[٢].

وهو ما ذكره كذلك العكبري إجمالاً فقال: "وقرئ في الشاذ بحذف الفاء، والجزم على أنه بدل من يحاسبكم"[٣].

كذلك نجد الزمخشري يحكم بالبدلية وينقل قول ابن جني نصاً ولم يشر إليه ولم يذكر اعتراضا عليه أو قولا آخر مما يفهم منه تمام موافقته[٤].

ويستشهد الزمخشري بما جاء في كلام العرب من جواز الإبدال من الفعل المجزوم ، وذلك كما جاء في قول الشاعر:-

---

(١) الآيتان من الفرقان : ٦٨ ، ٦٩.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١٤٩)

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٣٣)

(٤) يراجع تفسير الكشاف ١ / ٣٣١.

مَتَى تَأتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبَاً جَزْلًا وَنَاراً تَأَجَّجَا[1]

فالفعل (تُلْمِمْ) جاء مجزوماً بدلا من فعل الشرط (تأتِنا) لعدم اقترانه بالواو العاطفة أو الفاء[2].

ويعترض أبو حيان على توجيه ابن جني، فيذكر أن (يغفر) لا يكون بدلا من المحاسبة بل هو مترتب ونتيجة له، وهو ما يتناقض مع معنى البدلية يقول أبو حيان: "قال ابن جني: هي على البدل من: يحاسبكم، فهي تفسير للمحاسبة. انتهى. وليس بتفسير، بل هما مترتبان على المحاسبة، ومثال الجزم على البدل من الجزاء قوله ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ﴾"[3].

كذلك اعترض على كون البدلية في الفعل (يغفر) جاءت تفصيلاً لجملة الحساب في (يحاسبكم به الله) ومع اطلاع أبي حيان على كلام ابن جني إلا أنه عندما ناقش هذا الأمر وما بعده نسبه للزمخشري، مع أن الزمخشري نقل نص ابن جني بحذافيره ولم يضف شيئاً.

فقال أبو حيان: "وقال الزمخشري: ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب، لأن التفصيل ....الخ كلامه. وفيه بعض مناقشة"[4].

---

(١) البيت من الطويل منسوب لعبيد الله بن الحر يخاطب رجلا من أصحابه يقال له عطية بن عمرو وكان حبس معه، ينظر ينظر شرح أبيات سيبويه ٢: ٧٧،

(٢) وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة يراجع شرح الكافية الشافية : ١٦٠٨.

(٣) البحر المحيط (٢/ ٧٥٢) .

(٤) البحر المحيط (٢/ ٧٥٢).

واعتراض أبي حيان جاء في أمرين :-

أولاً: أن قوله: (ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب) وليس هذا بصواب حيث إن التفصيل يعني ذكر الحسنات والسيئان تفصيلاً وليس الأثر المترتب على الحسنات والسيئات.

ثانياً: أن بدل البعض يأتي في الأفعال، فقد وافقه أبو حيان في وقوع بدل الاشتمال في الأفعال كما يقع في الأسماء، أما بدل بعض من كل فلا يقع إلا في الأسماء؛ وعلة ذلك أن الأفعال لا تتجزأ فقال أبو حيان: "وقوله بعد أن ذكر بدل البعض والكل، وبدل الاشتمال: (هذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان). أما بدل الاشتمال فهو يمكن، وقد جاء لأن الفعل بما هو يدل على الجنس يكون تحته أنواع يشتمل عليها، ولذلك إذا وقع عليه النفي انتفت جميع أنواع ذلك الجنس، وأما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل، إذ الفعل لا يقبل التجزي، فلا يقال في الفعل: له كل وبعض إلا بمجاز بعيد، فليس كالاسم في ذلك، ولذلك يستحيل وجود بدل البعض من الكل بالنسبة لله تعالى، إذ الباري تعالى واحد فلا ينقسم ولا يتبعض"[(١)].

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٧٥٣) ويراجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١١/ ١١٦) ولعل صنيع أبي حيان هذا يمكن أن نحمله على رغبته في ضم الزمخشري إلى قائمة من يعترض عليهم لما بين الزمخشري وابن جني من ارتباط في مذهب الاعتزال الذي يخاصمه أبو حيان؛ لذا نراه – متكلفاً – يغلف كلامه النحوي بشيء من الاعتقاد فيجعل من أسباب منع البعضية في الفعل أنه مرتبط بالله والله لا يتجزأ، وهو ما نال استغراب السمين الحلبي.

رأي النحاة في مجيء بدل البعض في الأفعال: –

وقد ذهب إلى امتناع بدل البعض في الأفعال كثير من النحاة منهم السيرافي الذي منعه ومنع معه أيضا بدل الاشتمال، فقال: "وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه وتأويله، وليس في بدل الفعل من الفعل ما يقع في وجوه بدل الاسم من الاسم من التبعيض والاشتمال لأن الفعل لا يجمع، فيكون له بعض فيبدل من جميعه، ولا يقع فيه ما يقع في الاسم من الاشتمال"[1].

ووافقه كذلك ابن يعيش حيث يقول: "ولا يكون في الفعل من البدل إلا بدل الكل، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض، ولا اشتمال"[2].

أما ابن مالك فقد اكتفى بمنع بدل البعض فقال:"ويبدل فعل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان، كقوله تعالى: (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا)[3].

في حين ذهب بعض شراح الألفية إلى جواز البدل مطلقا ونسب ذلك لابن مالك نظرا لعموم لفظه فقال المكودي : " قوله: –

ويبدل الفعل من الفعل كمن ... يصل إلينا يستعن بنا يعن

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٩٠)

(٢) شرح المفصل (٤/ ٢٨٢)

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٣٤٠) وكذلك فعل المرادي في توضيح المقاصد :١٠٤٨، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧: ٣٤١٢، وإن كان حديثهم جاء في الأفعال التي تقع بين فعل الشرط وفعل الجواب.

يعنى: أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز فى جميع أقسام البدل، والمسموع في بدل الكل ... وبدل الاشتمال..."[١].

بل نجد أبا إسحاق الشاطبي – من قبله – يؤكد صحة بدل البعض ويتمثل له فيقول: "فقد يكون فيه (بدل الكل من الكل) ومنه قوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا .:. ..... البيت

وكذلك الآية الكريمة: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثامًا...﴾ قال الخليل: لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام.

وقد يكون فيه (بدل البعض) كقولك: إن تصلِ تسجدْ لله يرحمْك"[٢].

وإذا عدنا إلى أبي حيان فسنجد أن له حجته التي قد تضعف حمل (يغفر) في القراءة محل الدراسة على البدلية، ولكننا لا نجد عند أبي حيان ولا غيره وجهاً آخر غير هذا الذي ضعفه، اللهم إلا أن نقول – وكما ذكر الألوسي[٣] – إن أبا حيان رجح بدل الاشتمال على بدل البعض، وإن كان اعتراضه على كون (يغفر) تفسيرا يناقض ذلك.

من هنا وجدنا السمين الحلبي يتعجب من صنيع أبي حيان، وخاصة ربطه بين بدل البعض وذات الله تعالى، ولا يرى مانعاً من الحمل على البدلية، فيقول: "قلت: ولا أدري ما المانعُ من كونِ المغفرةِ والعذابِ تفسيراً أو تفصيلاً للحساب، والحسابُ نتيجتُه ذلك، وعبارةُ الزمخشري هي بمعنى

---

(١) شرح المكودي على الألفية (٢٣٥)

(٢) المقاصد الشافية (٥/ ٢٣٠)

(٣) ينظر روح المعاني (٢/ ٦٤)

عبارة ابن جني. وأمَّا قولُه: «إنَّ بدلَ البعضِ من الكل في الفعلِ متعذرٌ، إذ لا يتحقق فيه تجزُّؤٌ» فليس بظاهرٍ، لأنَّ الكليةَ والبعضيةَ صادقتان على الجنس ونوعِه، فإنَّ الجنسَ كلٌّ والنوعَ بعضٌ. وأمَّا قياسُه على الباري تعالى فلا أدري ما الجامع بينهما؟"[1].

لذا يمكن أن نحمل الفعل على البدلية سواء أكان اشتمالاً أم بعضاً من كلٍ، فالمغفرة والتعذيب بعض من الحساب المدلول عليه بـ(يحاسبكم) ومطلق الحساب جامع لهما، فان احتُسِب جمعه لهما على طريق اشتمال الكل على الأجزاء يكون بدل البعض من الكل، وإن احتُسِب على طريق الشمول كشمول الكلي لأفراده يكون بدل اشتمال، ويمكن أن يحمل على أنه إن أريد بيحاسبكم معناه الحقيقي فالبدل بدل اشتمال- كأحب زيدا علمه- وإن أريد به المجازاة فالبدل بدل بعض- كضربت زيداً رأسه[2].

(١) الدر المصون (٢/ ٦٨٩)

(٢) ينظر روح المعاني (٢/ ٦٣)

القراءة الثامنة : قراءة الأعمش (فبرزت) بالفاء في

قوله تعالى: ﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾

جاءت قراءة للأعمش (وبرزت) بالفاء مكان الواو، فقد ذكر غير واحد من العلماء أنه جعل فاء العطف التي تفيد التعقيب مكان واو العطف.

يقول أبو حيان: "وقرأ الأعمش: ﴿فبرزت﴾ بالفاء، جعل تبريز الجحيم بعد تقريب الجنة يعقبه، وذلك لأن الواو للجمع، فيمكن أن يكون كل واحد منهما ظهوره قبل الآخر، وهو من تقديم الرحمة على العذاب، وهو حسن، لولا أن رسم المصحف بالواو"(١).

وهذه القراءة لم يشر إليها جل علماء القراءات وكذلك جل علماء التفسير(٢).

وهي لا تمثل إشكالاً نحوياً أو صرفياً، فلا فرق في الإعراب بين كون العطف بالواو أو الفاء، وكذلك المعنى لا يخرج عن العطف، إلا أن العطف بالفاء يشير إلى معنى إيثار الحق – سبحانه – للرحمة على العذاب؛ حيث أكدت القراءة أن الجحيم برزت بعد إزلاف الجنة، وليس محتملا أن تكون معها أو قبلها، إذا كان العطف بالواو.

---

(١) البحر المحيط (٨/ ١٦٩) المحرر الوجيز (٦/ ٨٢) روح المعاني (١٠/ ١٠١)

(٢) أشار إليها ابن عطية في المحرر الوجيز (٦/ ٨٢) والألوسي في روح المعاني (١٠/ ١٠١)

الظاهرة الثانية: موافقة أحد القراء الأربعة لرسم المصحف ومخالفة الجمهور للرسم

ويمثلها : قراءة الحسن الموافقة للمصحف (سأوريكم)

قوله تعالى: ﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾[1] قرأ الجمهور بدون الواو، وقرأ الحسن بالواو، وقرأ ابن عباس (سأورثكم) من أورثه الشيء، أي: جعله له ميراثاً وأعطاه له[2].

هذه القراءة من القراءات التي كانت مخالفةُ الرسم العثماني فيها من نصيب قراءة الجمهور، حيث إن الحسن قرأ بما يوافق الرسم مخالفا بذلك جمهور القراء.

فقد ورد أن الحسن نطق بالواو بعد الهمزة المضمومة، ومع أنها موافقة للرسم إلا أن العلماء أجمعوا على شذوذها ، بل ردها بعضهم في الظاهر، فابن جني يذكر أن الفعل (سأريكم) من الرؤية، وأصله (سأرئيكم)

---

(١) الأعراف من آية : ١٤٥، وتمامها ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

(٢) تنظر القراءات في النشر في القراءات العشر (١/ ٤٥٦) المحتسب (١/ ٢٥٨) الكشاف (٢/ ١٥٨) البحر المحيط (٥/ ١٧٢، ١٧٣) الدر المصون (٥/ ٤٥٥).

بهمزة قبل الياء، فحذفت الهمزة بعد إلقاء حركتها على الراء[١]، ومن هنا فليست الواو حرفا من الفعل حتى ينطق كما فعل الحسن.

توجيه القراءة : –

والعلماء ذكروا لها وجهين في التخريج : –

الوجه الأول : الإشباع، حيث إن القارئ قرأ كما قرأ الجمهور إلا أنه أشبع ضمة الهمزة فنتجت عن هذا الإشباع واو.

وهذا الوجه هو ما التمسه لها ابن جني، وإن كان لا يقويه؛ حيث يصفه بأنه (وجه ما) وينظّر له ببعض الشواهد التي جاء فيها إشباع للحركة، فقال: "إلا أن له وجهًا ما، هو أن يكون أراد: "سَأُرِيكم" ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واواً، فصارت "سَأُورِيكم".

وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثرًا ونظمًا، فمن المنثور قولهم: بينا زيد قائم جاء عمرو، إنما يراد : بين أوقات زيد قائم جاء فلان، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا. ومثله قول عنترة:–

يَنْبَاع من ذِفْرَى غَضوب جسرة[٢]

أراد: ينبع، فأشبع فتحة الباء فنشأت عنها ألف"[٣].

---

(١) ينظر المحتسب (١/ ٢٥٨).

(٢) صدر بيت من معلقته تمامه زَيَّافةٍ مثلِ الفَنِيق المُكْدَمِ من الكامل وهو في ديوانه تح محمد سعيد مولوي (٢٠٤) جمهرة أشعار العرب (٣٦٠) شرح المعلقات السبع للزوزني (٢٥٤) خزانة الأدب رقم ١٢ (١/١٢٢)

(٣) المحتسب (١/ ٢٥٨)

وذكر هذا الوجه أيضاً ابن مالك، فالواو عنده زيدت إشباعاً، حيث نظَّر بهذه الكلمة على زيادة حرف العلة للإشباع، وقد يفهم من حديثه استحسانه لهذا الوجه؛ لأنه استدل به على نظيره فأقامه مقام الشاهد، فقال: "ومثل {زيادة الألف إشباعا للفتحة} الواو في قراءة الحسن رضي الله عنه : ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ بإشباع ضمة الهمزة"(١).

ولم يكن ابن جني وحده الذي استضعف تخريج القراءة على الإشباع ، فأبو حيان لا يجيز حمل القراءة عليه، لأنه لا يقبل إلا في ضرورة الشعر ، فيقول معلقا عليه: " وهذا التوجيه ضعيف لأن الإشباع بابه ضرورة الشعر"(٢).

<u>الوجه الثاني :</u> أنها لغة ، فقد خُرِّجت القراءة على أنها لغة من لغات العرب ، فهو من أرويت الزند، وهي بمعنى: بينه لي ، أي : سأبين لكم وسأوضح .

ذهب إلى هذا القول الزمخشري حيث يقول: " وقرأ الحسن: ﴿سأوريكم﴾ وهي لغة فاشية بالحجاز. يقال: أورنى كذا، وأوريته. ووجهه: أن تكون من: أوريت الزند، كأن المعنى: بينه لي وأنره لأستبينه"(٣).

ويظهر من كلام أبي حيان تأييده لهذا الوجه، فهو يؤكد أن هذه اللغة انتقلت مع العرب الذين استوطنوا الأندلس، وإن كان لا يستوثق من صحة

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (٧٥).

(٢) البحر المحيط (٥/ ١٧٢) وذكر ذلك أيضا السمين الحلبي ينظر الدر المصون (٥/ ٤٥٥).

(٣) الكشاف (٢/ ١٥٨).

نسبة اللغة للحجازيين، يقول أبو حيان: "﴿سأريكم﴾[١] وهي لغة فاشية بالحجاز يقال: أورني كذا وأوريته فوجهه أن يكون من أوريت الزند، كأن المعنى: بَيّنْه لي وأثره لأستبينه انتهى، وهي أيضاً في لغة أهل الأندلس، كأنهم تلقفوها من لغة الحجاز، وبقيت في لسانهم إلى الآن، وينبغي أن ينظر في تحقق هذه اللغة ، أهي في لغة الحجاز أم لا؟"[٢].

ونتساءل لماذا كانت مخالفة الرسم من نصيب قراءة الجمهور؟

يذكر العلماء أن الرسم جاء بالواو مع أن القراءات السبعة المتواترة وباقي العشر غير الحسن بغير الواو، وذلك للدلالة على تمام ظهور دلالة اللفظ وتفخيم المعنى وتهويله، سواء في هذا اللفظ أم في غيره من الألفاظ التي زيدت فيها بعض الحروف .

يقول المراكشي: "الواو الزائد في الخط يدل على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعلى طبقة وأعظم رتبة مثل: ﴿سَأُوْرِيكُم دارَ الفاسِقين﴾ ﴿سَأُوريكُم آياتي﴾[٣] زيدت الواو تنبيها على ظهور ذلك بالفعل للعيان أكمل ما يكون. ويدل على هذا أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد"[٤].

---

(١) هكذا جاءت كلمة (سأريكم) في كلام أبي حيان من غير واو وسياق الكلام يتقضي وجود الواو، وربما هو خطأ وتصحيف.

(٢) البحر المحيط (٥/ ١٧٣)

(٣) الأنبياء من الآية : ٣٧ ، تمامها ﴿خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُوْرِيكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ﴾

(٤) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل (٨٧) وراجع الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٧٤)

ومخالفة الرسم هنا شبهه العلماء بنحو كلمة (الصلاة) التي كتبت بالواو وقرأها القراء بدونها، من باب الدلالة على أصل الألف فهو في (الصلاة) أصله الواو، وكذلك هنا، أشار إلى ذلك الزرقاني في قوله: "ومثل كتابة الضمة واوا في قوله سبحانه: ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ إذ كتبت هكذا (سأوريكم) ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبا هكذا: الصلوة الزكوة؛ ليفهم أن الألف فيهما منقلبة عن واو. من غير نقط ولا شكل"[1].

وقد علل أبو داوود الأندلسي لزيادة الواو بعد الألف بعدة وجوه هي:-

أولها: أن تكون الواو صورة لحركة الهمزة.

الثاني: أن تكون الحركة نفسها.

الثالث: أن تكون بيانا للهمزة.

الرابع: أن تكون علامة للتمطيط لحركتها.

الخامس: أن تكون صورة للهمزة ، وتكون الألف قبلها زائدة بيانا للهمزة وتقوية لها.

السادس: أن تكون أيضا صورة للهمزة، وتكون الألف علامة لإشباع فتحة الحرف الذي قبلها ، وعلى حسب هذا الاختلاف يكون ضبط هذه الكلمة [2].

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (١/ ٣٧٥)

(٢) يراجع مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٣/ ٥٧٢، ٥٧٣)

ويضيف أبو داوود الأندلسي وجهاً سابعاً هو أنها كتبت على قراءة من قرأ: سأورّثكم بتحريك الواو، وتشديد الراء، وثاء منقوطة بعدها، مع ضمها وهى قراءة شاذة[١].

عود على بدء :-

مما سبق عرضه نفهم أن مخالفة الرسم كانت في قراءة الجمهور، وأن هذه المخالفة كان وراءها غرض دلالي وهو الدلالة على تمام وضوح الرؤية وتأكد حصولها.

وقد جاء غير قليل من الألفاظ التي يختلف لفظها مع منطوقها في المصحف كما في كلمات مثل (الصلاة) و(الزكاة) ونحوهما مما كتبت بالواو لذا رأينا علماء المصاحف يلتمسون غير وجه لفظي في تخريج هذا الرسم، مما يبقي اعتقاداً – لا شك فيه – هو أن رسم المصحف يبقى مليئاً بالدلائل والإشارات الدقيقة التي نحتاج إلى فهمها ومراجعتها؛ لاستنباط وجوه الإعجاز فيها.

(١) المصدر السابق (٣ / ٥٧٣) والقراءة منسوبة في الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (٤/ ٢٨٣) لابن عباس وقسامة بن زهير وكذلك في المحرر الوجيز (٢/ ٤٥٣) وفي البحر المحيط (٥/ ١٧٣)

الظاهرة الثالثة: القراءات السبعية التي خالفت رسم المصحف

القراءة الأولى: قراءة فك الإدغام في (يرتدَّ) في قوله تعالى:

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾(١)

جاءت قراءتان متواترتان في قوله تعالى﴿يرتدَّ﴾ التي في المائدة، فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى {من يرْتَد مِنْكُم} بدال واحدة نصباً، وقرأ نافع وابن عَمر ﴿من يرتدد مِنْكُم عَن دينه﴾ بدالين(٢).

ولا شك أن إحدى القراءتين لا تتوافق مع رسم المصحف في كتابة الدال، مشددة أو مكررة.

---

(١) المائدة: ٥٤، وجاء هذا الفعل في آية أخرى في سورة البقرة:٢١٧، في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ ولم تختلف القراءة فيه، كما اختلفت في آية المائدة، وهذا لأن اللفظ في آية البقرة جاء بصورة واحدة (يرتدد) في جميع المصاحف.

(٢) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد (٢٤٥) معاني القرآن للزجاج (١/٢٩٠) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (١٣٢) معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٣٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي (٣/ ٢٣٢).

والطريف أنني لم أجد أحداً من العلماء قد دفع إحدى القراءتين للمخالفة، بل جميعهم أجازوهما، وتحدثوا عن توجيههما من ناحية فك الإدغام وعدمه.

وهذا مرجعه أن العلماء أشاروا إلى اختلاف بعض المصاحف عن بعض في كتابة هذا اللفظ، فقد ذكر أبو عمرو الداني أنه كُتب بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام ومصحف عثمان، في حين كتبت بدال واحدة في غيرها فقال: "وفي مصاحف أهل المدينة والشام ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ بدالين، قال أبو عبيد: وكذا رأيتها في الإمام بدالين، وفي سائر المصاحف ﴿يرتد﴾ بدال واحدة"(١).

لذا لم نر من الزجاج – الذي اشتهر برد القراءة كثيراً إذا خالفت رسم المصحف – اعتراضاً على أي منهما، بل وجدناه يحتج للقراءتين على السواء، وأن الخلاف جاء من اختلاف المصاحف فيقول: "وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يَرتَدِدْ مِنكُمْ عنْ دِينه فيمُتْ وهوكَافِرٌ﴾(٢) (يرتدد) جزم بالشرط، والتضعيف يظهر مع الجزم، لسكون الحرف الثاني وهو أكثر في اللغة.

وقرئَ: ﴿يَا أيَهَا الذين امنوا من يَرتَدَّ﴾(٣) بالإدغام والفتح وهي قراءَة الناسِ إلا أهلَ المدينة فإن في مصحفهم ﴿مَن يرتدد﴾ وكلاهما صواب،

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (١٠٧) وينظر فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣٢٨) ورسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: شعبان محمد إسماعيل (٣٠).

(٢) هذه آية البقرة: ٢١٧.

(٣)هذه آية المائدة: ٥٤.

والذي في سورة البقرة لا يجوز فيه إلا ﴿من يرتَدِدْ﴾ لإطباق أهل الأمصار على إظهار التضعيف، وكذلك هو في مَصَاحفهم، والقراءَة سنَة لا تُخَالف، إذا كان في كل المصحف الحرف على صورة لم تجز القراءَة بغيره"[١].

فالزجاج يفرق بين آية المائدة وآية البقرة، فخلاف القراء في المائدة مقبول، لاختلاف الرسم بين المصاحف، أما في البقرة فلا يجيز إلا فك الإدغام لإجماع المصاحف على ذلك.

يؤكد هذا المعنى أبو شامة الذي ذكر أن كل قارئ وافق مصحفه، وأنهما لغتان واردتان عن العرب، فقد أدغمت تميم، وأظهرت الحجاز، فقال: "وأما: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ فرسم بدالين في مصاحف المدينة والشام، وبدال واحدة في المصاحف الباقية فكل من القراء وافق مصحفه وهما لغتان: الإدغام لتميم والإظهار لأهل الحجاز"[٢].

<u>وتوجيه القراءتين:</u> فقد اختلفت كلمة النحاة حول التعليل لكلتا الظاهرتين.

يذكر الزجاج أن أبا عبيد علل لقراءة الإدغام بأن العرب كرهوا نطق المثلين المتحركين، وهو ما غلطه الزجاج بأن هذا الذي وصفه بالمكروه في كلامهم أكثر من أن يحصى، فكيف يقال ذلك، قال الزجاج: " قال أبو عبيدٍ[٣]: إنهم كَرِهوا اجتماعَ حَرْفَيْن متحركين، وأحسبه غلِطَ، لأن اجتماع

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٩٠)
(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني (٤٣١)
(٣) لم أعثر على نص لأبي عبيد .

حرفين متحركين من جنس واحد أكثر في الكلام من أنْ يحصَى نحو شَرَرٍ وَمَددٍ، وَقِدَدٍ، وخدَدٍ"(١).

ويذكر الزجاج علة أخرى يراها أوجَهَ، وهي: أن الإظهار هو الأصل لذا لم يعلل له، وأصالته مفهومة من أن الفعل مجزوم وأن أول الحرفين متحرك، وهذا لا يحدث فيه إدغام، أما الإدغام فسببه أن القارئ سَكَّنَ الأول ليدغمه في الثاني، ولما كان الثاني ساكنا لزم تحريكه بالفتح؛ لأنه لا يدغم ساكن في ساكن، فقال: "وأمَّا (مَنْ يَرتدِدْ) فهو الأصل، لأن التضعيف إذا سَكَنَ الثانِي من المضَعَفَيْنِ ظَهرَ التضعيف، ... وقد ثبت عن نافع وأهل الشام ﴿يرتدِدْ﴾ بدالَيْنِ، وموضع ﴿يرتدَّ﴾ جزم، والأصل – كما قُلْنَا – يرتدد، وأدغمت الدال الأولى في الثانية، وحركت الثانية بالفتح لالتقاءِ السَّاكنين"(٢).

أما ابن خالويه فيضيف ملمحاً آخر يصبغه بصبغة تعبدية، حيث يعلل أن الحجازيين يدغمون الفعل ويظهرون الاسم للفرق بينهما، ويفضل الإظهار لزيادة الثواب فيقول: "قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ يقرأ بالإدغام والفتح، وبالإظهار والجزم. فالحجة لمن أدغم: أنه لغة أهل الحجاز، لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّما نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾(٣) ويظهرون الأسماء لخفتها كقوله: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾(٤)، ليفرّقوا بذلك بين الاسم والفعل. والحجة لمن

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٨٢)
(٢) السابق والصفحة
(٣)مريم : ٨٤ .
(٤) المؤمنون من آية: ١١٢.

أظهر: أنه أتى بالكلام على الأصل، ورغب- مع موافقة اللغة- في الثواب إذ كان له بكل حرف عشر حسنات"[١].

وابن خالويه ينسب الإدغام إلى الحجازيين وهذا غير المعروف عند النحاة، فالحجازيون اشتهر عندهم الإظهار، يقول ابن مالك: "فمن القليل المنزل بلغة التميميين (ومن يشاقّ الله) في سورة الحشر. و (مَن يرتدَّ منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم) في قراءة غير نافع وابن عامر، فإن الإدغام في المجزوم والأمر لغة تميم، والفك لغة الحجاز ولذلك كثر نحو ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ فيَمُتْ﴾ و﴿وليُمْلِلِ الذي عليه الحقُّ﴾[٢] و﴿يُحْبِبكم الله﴾[٣] و﴿يُمْددكم ربُّكم﴾[٤] ... وهو كثير"[٥].

أما السمين فقد علل للإظهار والإدغام معا، فذكر أن الفعل (يرتدِدْ) لما سكن آخره للجزم امتنع الإدغام؛ لأنه لا يدغم في ساكن، وهذا ما نطق به أهل الحجاز.

وأما الإدغام فإن العرب تُحَرِّك الساكن في بعض المواضع، كما في الأمر والمضارع المجزوم المتصلان بضمير ساكن فيقولون: لم يردَّا وردَّا ولم يردُّوا ، وردُّوا، فأجاز التميميون لأنفسهم تحريك المضارع المشدد الساكن، وإن لم يتصل بضميرٍ ساكنٍ، فلما تحرك الساكن صح الإدغام[٦].

---

(١) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (١٣٢)

(٢) البقرة من آية : ٢٨٢ .

(٣) آل عمران من آية : ٣١ .

(٤) آل عمران من آية : ١٢٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٧).

(٦) ينظر الدر المصون (٤/ ٣٠٦)

عود على بدء : –

مما سبق أرى أن هاتين القراءتين قد انحصرتا في آية المائدة، بخلاف آية البقرة، مع توافق الآيتين في جزم المضارع، وذلك لأن رسم المصحف في آية البقرة لم يختلف من مصحف لآخر، أما في المائدة فقد رسمت بصورتين مختلفتين بين المصاحف، لذا لم تخرج القراءتان عن القراءات السبعة المتواترة، كذلك لم نجد من العلماء من يهاجم أو يُضَعِّفُ أيًّا منهما.

القراءة الثانية: قراءة أبي عمرو ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾

هذه الآية جاءت فيها قراءات متنوعة[1]، وكانت ساحة نقاش واسع بين النحاة والمعربين وعلماء القراءات.

وقد جاء في قراءاتها المتنوعة قراءتان يعنى بهما موضوع هذا البحث، إحداهما فيها إشكال من ناحية الإعراب، والثانية فيها إشكال من ناحية الرسم العثماني.

أما الأولى فقراءة (إنَّ) بتشديد النون و(هذان) بالألف: وهي تتفق ورسم المصحف، ولكنها تمثل إشكالاً نحوياً؛ حيث جاءت (هذان) بالألف وقياسها أن تكون بالياء، فهي في موضع نصب.

وقد تحدث النحاة عنها فنقل الفراء أن بعض العلماء – ولم يسمه – قال بأنه لحن، محتجا بما ورد عن عائشة رضي الله عنها، بوقوع لحن من

---

(١) قرأها نافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (إنَّ) و(هذان) بالألف، وتخفيف النون وافقهم الشنبوذي والحسن.
وقرأ ابن كثير وابن محيصن والزهري بتخفيف (إنْ) و(هذان) بالألف وتشديد النون.
وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون (هذان)، وافقه ابن محيصن.
وقرأ أبو عمرو (إنَّ) بتشديد النون و(هذين) بالياء مع تخفيف النون.
وقرأت فرقة : إن ذان لساحران.
ينظر حجة القراءات لابن زنجلة (٤٥٤) السبعة في القراءات (ص: ٤١٩) معاني القراءات للأزهري (٢/ ١٤٩) النشر في القراءات العشر (٢/ ١٦٠) البحر المحيط (٧/ ٣٤٩) إتحاف فضلاء البشر (٣٨٤).

الكتاب، وبما ورد عن عثمان قوله: "إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب"(١).

والفراء هنا يلمح في قوله (بعض العلماء) إلى عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء القارئان البصريان اللذان قرآ بالياء في (هذين) وهو ما صرح به الزجاج بعدُ فقال: "فاحتجاج أبي عمرو في مخالفته المصحف في هذا أنهُ رُوِيَ أنه من غَلطِ الكاتب، وأن في الكتاب غَلَطاً سَتُقِيمُه العربُ بأَلْسِنَتِها، يروى ذلك عَنْ عُثْمَانَ بنِ عفَانِ وَعَنْ عائشة – رحمهما الله –"(٢).

وفُهِم من كلام الأخفش أنه ينكر هذه القراءة؛ فقد ذكر أنها لا تكاد تعرف، وإن كان بعض اللغويين احتج لها بأنها جاءت على لغة بلحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف، يقول الأخفش: "﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وقد شددها قوم فقالوا ﴿إنّ هذانِ﴾ وهذا لا يكاد يعرف، إلا أنهم يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفا فيقولون: رأيت أخواك، ورأيت الرجلان، وأوضعته علاه، وذهبت إلاهُ، فزعموا أنه على هذه اللغة

(١) لم ترد هذه الآثار في كتب الحديث ولكن وردت في التفاسير وكتب علوم القرآن، وحكم على إسنادها بالضعف فجاءت في المصاحف لابن أبي داوود (١٢٠) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢١١) لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن) (١/ ٤٤٧) روح المعاني (٣/ ١٩٠)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٢) كذلك جاء ذكر عيسى بن عمر في كلام أبي الحسن القيرواني في كتابه النكت في القرآن الكريم (٣٢٠)

بالتثقيل تقرأ، وزعم أبو زيد أنه سمع أعرابياً فصيحاً من بلحارث يقول: ضَرَبْتُ يَداهُ، ووضعته علاه، يريد: يدَيْه وَعَلَيهِ[1]".

ونسب الزجاج هذه اللغة – فيما نقله أَبُو عُبَيْدَة عن أبي الخطاب – إلى كنَانَة، وأنشد من لغتهم قول الشاعر:-

فأطْرَقَ إطْراقَ الشُّجاعِ ولو رَأى. .:. مَساغاً لِنابَاه الشُّجاعُ لَصَمَّما[2]

فهؤلاء يقولون: ضَرَبتُه بين أذُناه، ومن يشتري مني الخُفَّانِ[3].

ونسبه بعضهم – بجانب ما سبق – إلى خثعم، وزبيرا، وقبائل من اليمن[4].

وقد أيد هذا التخريج جمع من النحاة منهم المرادي وأبو حيان فقال المرادي: "هو أحسن ما خرجت عليه القراءة"[5].

وتخريج هذه القراءة على كونها لغة هو أحد الوجوه التي خرَّج العلماء عليها القراءة.

---

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ١٢١)

(٢) البيت من الطويل للمتلمس ديوانه : ٣٤، والشجاع هنا: الحية الذكر، والمساغ : المدخل ، صمم : عضّ، يراجع الشعر والشعراء (١٧٨) شرح المفصل (٢/ ٣٥٥) شرح التسهيل (١/ ٦٣) خزانة الأدب (٧/ ٤٥٣)

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٢) والتذييل والتكميل (١/ ٢٤٥) وما بعدها، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٣١٨)

(٤) ينظر همع الهوامع (١ / ١٤٥) ويراجع التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢١١)

(٥) توضيح المقاصد (١/ ٣٣٠) وينظر قول أبي حيان في التذييل والتكميل (١/ ٢٤٨) والبحر المحيط (٧/ ٣٥٠).

والوجه الثاني : وهو منسوب لقدماء النحويين[١] فقالوا: إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير: إنه هذان لساحران، وخبر (إنَّ) الجملة من قوله: هذان لساحران، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ.

وقال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: لهما ساحران فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد.

والوجه الثالث: وقيل: (ها) ضمير القصة وليس محذوفا، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط بإن و(ذان) على هذا مبتدأ ، فكانت كتابتها إنها ذان لساحران، وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف[٢].

وقد استدل ابن هشام بهذا التخريج على إحدى الجهات التي يعترض بها على المعرب وهي الجهة الثامنة التي يحمل المعرب فيها على شَيْء وَفِي ذَلِك الْموضع مَا يَدْفَعهُ، وجعله ابن هشام أكثر ضعفاً فعقب على ذلك بقوله: "وَهَذَا أصعب من الَّذِي قبله" وأشار إلى أن الاعتراض قوي من جهة رسم المصحف، فقال: "﴿إِن هَذَانِ لساحران﴾ إِنَّهُمَا (إن) وَاسْمهَا أَي: إِن الْقِصَّة و(ذان) مُبْتَدأ ، وَهَذَا يَدْفَعهُ رسم (إن) مُنْفَصِلَة و(هَذَانِ) مُتَّصِلَة"[٣].

(١) نسبه لهم الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٢)
(٢) ينظر البحر المحيط (٧/ ٣٤٩)
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٧٧)

والوجه الرابع : –

أن (إنَّ) هنا بمعنى (نعم) والمعنى: نعم هذان لهما ساحران، واللام مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم إلا أنهم أخروها إلى الخبر لوجود لفظ (إن)، وإن كانت بمعنى (نعم). وإذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله:–

أم الحليس لعجوز شهربه .:. ترضى من اللحم بعظم الرقبة[1]

وهذا القول نسبه الزجاج لنفسه وأنه عرضه على المبرد فاستحسنه يقول الزجاج: "والذي عندي – والله أعلم – وكنت عرضته على عالِمَيْنَا – محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أن (أنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأن اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وأن المعنى: هذان لَهما ساحِرَانِ"[2].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٥٧) والبيت من الرجز منسوب إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونُسب إلى رؤبة بن العجاج، والأول أكثر وأشهر ، الحليس: تصغير حلس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة. وأم الحليس: كنية الأتان في الأصل. وأطلقها الراجز على امرأة تشبيهًا لها بالأتان. شهربه: الطاعنة في السن. القاموس المحيط (حلس) (شهرب) جمهرة اللغة وتاج العروس (شهرب). وينظر ضرائر الشعر(٥٩) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨٩) مغني اللبيب (٣٠٤) خزانة الأدب شاهد رقم (٨٥٥).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٣).

ونسب المرادي هذا القول إلى المبرد واستشهد عليه بقول الرادِّ، حين قال القائل: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إن وراكبها، أي: نعم ولعن راكبها(١).

في حين نسبه ابن يعيش وأبو حيان والسيوطي له وللأخفش الصغير(٢).

وقد خَطَّأ ابن جني هذا القول بأنه جمع بين الحذف والتوكيد، فقد قدَّر مبتدأ محذوفاً، وجعل اللام للتوكيد، وهو جمع بين متناقضين، يقول ابن جني: "أن (هما) المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفًا؛ فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكد وتترك المؤكد فلا تأتي به"(٣).

وهذا الاعتراض نسبه الشاطبي إلى الفارسي، حيث يقول: "وكان الفارسي قد رد عليه بأن الحذف والتأكيد يتنافيان"(٤).

---

(١) ينظر الجنى الداني (٣٩٨) والقول منسوب لعبد الله بن الزبير ينظر تاريخ دمشق (٢٦٠/٢٨) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٣٨٣/٣).

(٢) ينظر شرح المفصل (٣٥٨/٢) البحر المحيط (٧/ ٣٥٠) همع الهوامع (١/ ٥١٠) .

(٣) سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٨).

(٤) المقاصد الشافية (٣/ ١٥٨).

ويعقب بانتصار ابن خروف للزجاج بأنه: "لا يمتنع تأكيد المحذوف، لأن حذفه للعلم به، وتأكيده لرفع المجاز في الحديث عنه"(١).

الوجه الخامس : ذكر النحاة توجيها آخر نسب إلى ابن كيسان وذكره ابن الحاجب فقال: " وأظهرها أن يقال: إن (هذا) مبني؛ لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك"(٢).

واعترض على هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ.

الوجه السادس : نسبه أبو حيان إلى أبي الحسين بن الطراوة ، وهو: أنه على إلغاء عمل (إنَّ)، "فلا تعمل لا في ضمير ولا غيره، وعلى ذلك جاء ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ على قراءة من قرأ بالألف، وأن قولهم: إنه زيد قائم، ليست الهاء ضمير أمر وشأن، بل هو كاف عن العمل بمنزلة (إنما). وكذلك في "ربه رجلًا". ومنع جواز الأمر والشأن"(٣).

واعترض عليه بأنه فاسد؛ "لأن هذه أسماء – أي الضمائر الواقعة بعد (إن) – فكيف تكف؟ بل هي معمولة له، فتحتاج إلى خبر"(٤).

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٥٨)

(٢) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٥٧)

(٣) التذييل والتكميل (٢/ ٢٨٢) ولم أتمكن من توثيق كلام ابن الطراوة من كتبه.

(٤) السابق والصحفة.

أما القراءة الثانية التي دار حولها إشكال فهي قراءة أبي عمرو من السبعة والحسن من الأربعة عشر، ونسبت كذلك إلى عيسى بن عمر وإلى عثمان وعائشة ، وقد خالفوا فيها رسم المصحف حيث قرأوا (هذين) بالياء، حتى تتوافق مع فصيح كلام العرب.

وقد استندوا على ما ورد عن عائشة وعثمان رضي الله عنهما بأن في القرآن لحن من فعل الكُتَّاب، وأن العرب ستقيمه بلسانهم(١).

في حين نجد العلماء قد نقلوا عن أبي عبيد أنه وجد في مصحف عثمان ما قد يحتمل قراءة الألف وقراءة الياء، فقد قال أبو حيان: "وقال أبو عبيد: رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هذن) ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها"(٢).

ولعل هذا قد يُخرِج قراءة الياء من مخالفة الرسم العثماني، فالكلمة تحتمل أن تنطق بالألف أو بالياء، وإن كان الحذف ينسحب في الغالب على موضع الرفع لا على موضع النصب، فقد عُهِد حذف الألف في مواضع كثيرة – لا شك في كونها ألف – فقد نقل علماء المصاحف أن الألف تحذف في كلمات كثيرة في القرآن ، فقال أبو عمرو الداني: "في سورة البقرة " خطيكم " بحرف واحد والتي في الأعراف " خطيئتكم " بحرفين

(١) سبقت الإشارة إلى أن كتب الحديث لم ترو هذين الأثرين ولكن روتهما كتب علوم القرآن والتفاسير ونقله الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٢).

(٢) البحر المحيط ٧/ ٣٥٠) ولم أجد نصا للقاسم بن سلام (أبو عبيد) وإن كان قد أشار إليها في كتابه فضائل القرآن (٢٨٧) وأنها من لحن الكاتب.

قال أبو عمرو وكذلك التي في نوح في جميع المصاحف بحرفين "وميكيل" بغير ألف وفي يوسف "حش لله" وفي الرعد "وسيعلم الكفر" وفي طه "إن هذن"[١].

ولكن هذا الزعم – أي احتمال (هذن) للألف والياء – يضعفه أن الحذف معهود في الألف وليس في الياء، بل أكثر من ذلك ذكر الداني أنه كثيراً ما يحذف ألف التثنية حال الرفع فقال: "وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها فيه بغير ألف"[٢].

وقد نقل العلماء عن أبي عمرو البصري أنه يستحيي أن يقرأ بما يخالف كلام العرب – كأنه يعده لحنا – فقال ابن الحاجب: " قرأ أبو عمرو ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾. وهي قراءة واضحة. وكذلك روي عنه أنه قال: إني لأستحيي أن أقرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، ولعله لم يثبت عنده تواتره"[٣].

وظاهر كلام الفراء أنه يدفع هذه القراءة فقد أبى أن يُخالف القارئ رسم المصحف، فقال: "ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"[٤].

وكذلك لم يجزها الزجاج لمخالفتها المصحف فقال: "فأمَّا قراءةَ عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها؛ لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجِزْ مخَالفَتَه، لأن اتباعه سنة"[٥].

---

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٢٤)

[٢] المقنع في رسم مصاحف الأمصار (٢٤)

(٣) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٥٦).

(٤) معاني القرآن (٢/ ١٨٣)

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٤)

وردُّ القراءة المتواترة جرأة غير مقبولة؛ لذلك رأينا بعض العلماء ينتصر لهذه القراءة، فهذا السمين الحلبي يقول: "وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصوا هم أنه لا يجوز القراءة بها فليكن هذا منها، أعني مما خرج عن القياس"(١).

(١) الدر المصون (٨/ ٦٤)

القراءة الثالثة: قراءة (نجي) بنون واحدة

قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]

قرأها القرّاء جميعا (ننجي) بنونين إلا عاصم برواية شعبة، فإنه كان يقرؤها بنون واحدة، وقد كتبت في المصحف بنون واحدة[2].

توجيه القراءة وموقف العلماء منها:-

رسم المصحف هنا يقف بجانب عاصم في قراءته، فقد كتبت (نجي) بنون واحدة، ومع ذلك هاجم كثير من العلماء عاصماً، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى تلحينه وتخطئته.

فالفراء لا يستسيغ هذه القراءة؛ لأن صاحبها احتمل اللحن؛ فقد خالف ما تعارف عليه كلام العرب من أن الفعل إذا بني لغير الفاعل وخلا باسم فإنه يرفعه، يقول الفراء: "وقد قرأ عاصم – فيما أعلم– (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لَهَا جهة إلا تِلْكَ؛ لأن ما لَمْ يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه"[3].

وإن كان الفراء يتخفف قليلاً في نقده بالتماسه وجهاً لصحتها أن الفعل (نُجّي) رفع ضمير المصدر نائباً عن الفاعل، فالتقدير: نُجّيَ النجاءُ

---

(١) الأنبياء : ٨٨ .

(٢) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد (٤٣٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٠٣) ومنسوبة في معاني القراءات للأزهري (٢/ ١٧٠) وفي البحر المحيط (٧/ ٤٦٢) له ولابن عامر، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص: ٢٥٠)

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١٠).

المؤمنين، يقول الفراء مواصلاً حديثه: "... إلا أن يكون أضمر المصدر فِي (نُجّي) فنوى بِهِ الرفع، ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرب الضربُ زيدًا، ثُمَّ تُكنى عَن الضرب فتقول: ضُرِبَ زيدًا. وكذلك نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين"(١).

فالفراء مع تضعيفه القراءة يلتمس لها وجها في العربية، وقد وافقه أبو منصور الأزهري الذي تعلل بعلته فقال: "قال أبو منصور: وأما قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة فلا يعرف لها وجهة؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خَلاَ باسمه رفعه"(٢).

وقد اشتدت لهجة الرفض كثيراً عند غير الفراء، فها هو الزجاج مع إقراره بموافقة عاصم للرسم إلا أنه يحكم بتلحينه، بل يزعم إجماع النحويين بأنه لا يوجد وجه من العربية يمكن حمل هذه القراءة عليه ويحكم بخطأ تخريج الفراء السابق فيقول: "الذي في المصحف بنون واحدة، كتبت، لأن النون الثانية تخفى مع الجيم، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له، لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل.

وقد قال بعضهم: نجي النجاء المؤمنين. وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز: ضُرِبَ زيداً ، تريد ضُرِبَ الضربُ زيداً ، لأنك إذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ، فقد علم أنه الذي ضربه ضرب، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل"(٣).

---

(١) السابق والصفحة.

(٢) معاني القراءات للأزهري (٢/ ١٧٠)

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٠٣)

ولا أعلم معنى لقوله (وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم) إلا أنه يقصد كل نحاة البصرة، وكأنه يُعَرِّض بالفراء الذي سبق أن أجاز هذا الوجه، وإن كان على ضعف.

وهذا التعريض اتضح كثيراً في كلام الزمخشري، الذي وصف إجازة هذا الوجه بالتمحُّل ومن أجازه بالمتعسف البارد فقال: "نُنْجِي وننجي. ونجى. والنون لا تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته فجعله فُعِلَ وقال: نجى النجاءُ المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب (المؤمنين) بالنجاء – فمتعسف بارد التعسف"(١).

وهذه القراءة لم تعدم كذلك من ينتصر لها، بل من يفضلها، فقد نقل العلماء عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه كان يفضلها لموافقتها رسم المصحف، يقول ابن قتيبة: "قوله: ﴿وَكَذلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ كتبت في المصاحف بنون واحدة، وقرأها القرّاء جميعا (ننجي) بنونين إلا عاصم بن أبي النّجود فإنه كان يقرؤها بنون واحدة، ويخالف القرّاء جميعا، ويرسل الياء فيها على مثال (فُعِلَ) ... واعتلّ بعض النحويين لعاصم فقالوا: أضمر المصدر، كأنه قال: نجّي النجاء المؤمنين، كما تقول: ضرب الضرب زيدا، ثم تضمر الضّرب، فتقول: ضُرِبَ زيدا، وكان أبو عبيد يختار في هذا الحرف مذهب عاصم كراهية أن يخالف الكتاب"(٢).

ويحتج كذلك ابن خالويه لعاصم فيجعل له وجها من النحو فالفعل (نجي) – بضم الميم وتشديد الجيم – ماض بني لغير الفاعل والمصدر

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ١٣٢)
(٢) تأويل مشكل القرآن (٤٠)

ناب عنه، وقد استدل ابن خالويه على هذا بكلام العرب نثراً وشعراً فاستشهد بقولهم: (من كذب كان شرا له) ، يريدون: كان الكذب. فلما دلّ الفعل (كذب) على مصدره جاز حذفه، وكذلك هنا قُدِّرَ المصدر نائبا، فكأن عاصم قال: وكذلك نجّي النّجاء المؤمنين. وأنشد شاهدا من الشعر هو قول جرير: –

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ... لسُبّ بذلك الجرو الكلابا[١]

فهنا أناب الشاعر ضمير المصدر وأبقى المفعول به (الكلابا) على نصبه[٢].

وقد جاءت شواهد كثيرة ناب فيها غير المفعول مع وجوده منها قول الشاعر:–

أُتِيْحَ لِي مِن العِدَا نَذِيراً .:. بِهِ وُقِيْتُ الشَّرَ مُسْتَطِيْرَا[٣]

---

(١) البيت من الوافر: وقفيرة: اسم أم الفرزدق، والجرو: مثلث الجيم: ولد السباع، والكلاب منها والشاهد في هذا البيت: نيابة غير المفعول به مع وجوده فـ(بذلك) جار ومجرور وناب عن فاعل (سب) مع وجود المفعول (الكلاب) . فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو "الكلاب"، وقد تأوله بعضُهم بأن جعل "الكلاب" منصوبًا بـ"ولدت"، ونصب "جرو كلب" على النداء. وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت قفيرةُ الكلاب، يا جروَ كلبٍ، لَسُب السب بذلك.
انظر: أمالي ابن الشجري (٥١٨/٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣١٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٢٨) التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٤) الخزانة (١: ٣٦٧) والدّرر اللوامع: ١: ٣٦٢)

(٢) ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص: ٢٥٠)

(٣) البيت من الرجز ليزيد بن القعقاع ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٢٨) التذييل والتكميل (٤/ ٢٤٤) تمهيد القواعد (٢/ ١٦٢٩)

وقول الآخر:

وَإِنَّمَا يُرْضِيْ المُنِيْبُ رَبَّهُ

مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ(١)

وقول الآخر:-

ولم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيدا ... ولا شجا ذا الغي إلا ذو الهدى(٢)

ففي كل ما سبق من شواهد جاء غير المفعول مع وجوده نائبا عن الفاعل، مما يؤنس بحصول ذلك في قراءة عاصم.

ولا يقال: إن هذا الأمر محصور بالشعر، فقد ورد ذلك في السعة، فلم يكن عاصم منفرداً في إقامة غير المفعول مقام الفاعل بعد حذفه وفي وجود المفعول، فقد جاءت بعض القراءات المتواترة بهذه الظاهرة فهذا أبو جعفر يقرأ قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ

(١) من الرجز المشطور مجهول القائل والشاهد فيه أن الجار والمجرور (بذكر) جاء مرفوعاً لاسم المفعول (معنيا) ونائبا عن فاعله مع وجود المفعول (قلبه) الذي بقي منصوباً، ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٠) أوضح المسالك (٢/ ١٢٨) شرح الشواهد الكبرى للعيني (٢/ ٩٧١) التذييل والتكميل (٤/ ٢٤٤) تمهيد القواعد (٢/ ١٦٢٩)

(٢) من الرجز لرؤبة بن العجاج والشاهد كما سبق، ينظر التذييل والتكميل (٤/ ٢٤٤) تمهيد القواعد (٢/ ١٦٢٩)

لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[١] فقد قرأ الفعل (ليُجْزَى) بالبناء للمفعول ولم يقم المفعول (قوما) مقام الفاعل.

وقيام غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول ذهب إليه كثير من النحاة كالأخفش والكوفيون وابن مالك، حيث يقول الأخير: "وأجاز الأخفش والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر: (ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبا وهو مفعول به[٢].

بل وجدنا الزمخشري الذي هاجم قراءة عاصم ووسم من التمس لها تخريجاً بالمتعسف – نجده عند الحديث عن قراءة أبي جعفر لم تظهر منه هذه الحدة، فقد أشار إلى القراءة وأشعر كلامه بعدم رفضها؛ فلم يلحنها أو يردها، بل اكتفى بأن خرَّجها بتخريج الفراء السابق أي نيابة ضمير المصدر مع وجود المفعول فقال: "وقرئ: ﴿ليجزي قوماً﴾، أى: الله عز وجل. و﴿ليجزي قوم﴾ و﴿ليُجْزَى قوما، على معنى: وليُجزَى الجزاءُ قوماً"[٣].

---

(١) الجاثية: ١٤. والقراءة منسوبة له ولعاصم كذلك وشيبة في البحر المحيط (٤١٧/٩)، وينظر المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري (٤٠٣) والهادي شرح طيبة النشر (٢٢٤/٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٢٨)

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٢٨٩)

وقراءة عاصم فيها اختلاف عن قراءة أبي جعفر، حيث ألغى المفعول مع عدم وجود نائب مذكور أما في قراءة أبي جعفر فقد أناب الجار والمجرور المذكور (بما كانوا).

لذا وجدنا محققي النحاة يلتمسون وجهاً آخر لقراءة عاصم، فهم لا يسلمون بأن الفعل مبني لغير الفاعل بل هو مضارع بني للفاعل وأن النون لم تحذف، ولكنها أخفيت لمجاورة الجيم، وأنه لو كان مبنياً للمفعول للزم أن يكون ماضياً، وكانت الياء مفتوحة، فلما لم تفتح الياء دل على كونه مضارعاً مبنياً للمعلوم.

ويعترض على هذا القول بأن امتناع ظهور الفتحة قد يكون لوجود الياء التي تقدر عليها الحركات أحياناً.

ووجه آخر خرجوها عليه هو أن الفعل مبني لغير الفاعل والنائب ضمير المصدر، لكن المنصوب الموجود ليس له، بل هو مفعول لفعل آخر مقدر؛ حتى لا يقعوا تحت إعمال غير المفعول –خاصة ضمير المصدر – مع وجود المفعول، أما مع كون هذا المفعول في جملة آخرى فلا يبقى شيء مذكور يمكن أن ينوب عن الفاعل، فناب عنه ضمير المصدر، فالتقدير: نُجِّي النجاءُ ، ننجي المؤمنين[1].

(١) يراجع اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٦١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣١٤) توجيه اللمع لابن الخباز (١٣٢) التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٤) توضيح المقاصد (٣/ ١٦٤٧) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٦٣١) التصريح بمضمون التوضيح (٢/٧٦٢).

عود على بدء : –

مما سبق نفهم أن بعض العلماء – منهم الزجاج والزمخشري– تحاملوا على عاصم وقراءته المتواترة، بدعوى مخالفتها لكلام العرب ولإجماع النحاة، وهو الأمر الذي لم يثبت فقد أجازها كثير من العلماء، بل وجدنا أبا عبيد يفضلها على قراءة الجمهور؛ لتوافقها ورسم المصحف.

والعجب من الزجاج أننا رأيناه كثيراً في كلامه ينتصر لرسم المصحف، وكان كثيرا ما يردد (ولا تصح هذه القراءة لمخالفتها الكتاب)، بل رأيناه صراحة يدفع قراءة سبعية لمخالفتها الرسم فقال – وهو يتحدث عن قراءة: (إن هذين لساحران) "فأمَّا قراءةَ عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها؛ لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجِزْ مخَالفَتَه، لأن اتباعه سنة"(١). ونحو هذا جاء كثيراً في كلامه(٢)، فكان جديراً به هنا أن ينتصر لعاصم الذي وافق رسم المصحف فقرأ بنون واحدة.

كذلك رأيناه وغيره في غير موضع يذكرون أن القراءة بالرواية، ومع ذلك يردون قراءة عاصم المتواترة.

ولعل هذا الصنيع يشعرنا بأن مفهوم (موافقة رسم المصحف) لم يكن المقياس الأوحد في قبول القراءة.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٤)

(٢) ينظر على سبيل المثال معاني القرآن وإعرابه (١/ ٩٤) كذلك جاء قوله في (١/ ٢٣٦): "وهو جيد في العربية إلا أني أكرهه لمخالفته – المصحف"

كما يشير كذلك إلى أن التواتر لم يكن لم يكن حاسماً في بعض القراءات .

كما نجد الزمخشري كذلك يتردد كلامه بين القبول والرفض في الظاهرة الواحدة، فنراه هنا يُلّحِّن عاصماً لمخالفته مشهور كلام النحاة ولا يلحن أبا جعفر مع أنه خالف هو الآخر مشهور كلام النحاة، بل نجد الزمخشري يصرح بوجوب اتباع المصحف فيقول: "وكان اتباع خط المصحف سنة لا تخالف"(١).

فإذا كان الرسم هو الضابط كانت قراءة عاصم أفصح من قراءة الجمهور؛ لتوافقها مع الرسم.

وإذا كان الضابط هو التواتر فلا تنقص قراءة عاصم تواتراً عن قراءة غيره من الجمهور، وكانت أقوى سنداً من قراءة أبي جعفر التي أجازوها.

وإذا كان الضابط هو الصواب اللغوي فإن ما ذكره العلماء سلفا من شواهد تؤيد نيابة غير المفعول مع وجوده لا يخرج قراءة عاصم عن هذا الصواب.

من هنا أقول: لقد أبعد وتجرأ – وبغير حق – كل من أَبَى هذه القراءة أو قال بتلحينها كالفراء والزجاج والزمخشري وأبي منصور الأزهري، فالقراءة صحيحة ومتواترة وموافقة رسم المصحف.

ولكن أيضاً لا أميل إلى ترجيح أبي عبيد لها على قراءة الجمهور، كل ما هنالك أنها فصحية مقبولة لا تقل درجة عن قراءة الجمهور.

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٢٧) كذلك جاء في (٤٦٦/٢) قوله: "والقراءة هي الأولى، لموافقتها المصحف".

القراءة الرابعة: قراءة ﴿ألا يا اسجدوا لله﴾

جاءت قراءة مخالفة لرسم المصحف في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[١] فقد قُرِئَ ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ بتخفيف اللام من (ألا) وزيادة ألف بعد الياء وتحويل الفعل إلى صيغة الأمر، وهي بذلك تخالف رسم المصحف بزيادة ألفين بين الياء والسين.

وهذه القراءة من القراءات السبع، فقد قرأ بها الكسائي من السبعة، وقرأ بها أيضا أبو جعفر ويعقوب بطريق رويس، وهما من القراء العشرة، وكذلك نسبت لابن عباس وغير واحد من القراء[٢].

<u>توجيه القراءة وموقف العلماء منها:-</u>

<u>أما توجيه هذه القراءة</u> فنرى أنها لم تخالف وجهاً من وجوه العربية، وقد كانت محل حديث النحاة في (دخول حرف النداء على غير الاسم) فقد تناولوها في دخول حرف النداء في الظاهر على غير الاسم، مختلفين حوله، هل سيبقى على معنى النداء ويقدر منادى محذوف؟ أم سيفقد (يا) معنى النداء ويحمل معنى آخر؟.

---

(١) النمل : ٢٥.

(٢) تنظر القراءة في الحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/ ٣٨٣) التيسير في القراءات العشر لابن الجزري (٤٩٢) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص: ٢٧٧) حجة القراءات لابن زنجلة (٥٢٦) وغير منسوبة في الحجة القراءات السبع لابن خالويه (٢٧٠) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني (٣١١) وكذلك إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٣/ ١٤١)

فذكر جمهور النحاة لـ(يا) معنيين في هذه الآية مرجحين أحدهما على الآخر، وهناك وجه ثالث لم يشر إليه جل النحاة ، وبيانها ما يلي:-

الوجه الأول: أنها للتنبيه وليست للنداء لدخولها على غير الاسم المنادى، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وأما (يا) فتنبيه. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور. قال الشاعر، وهو الشماخ:-

ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سَنْجال .:. وقَبْلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ"[1]

ويؤيد أبو سعيد السيرافي[2] وأبو حيان هذا القول، بل يزيد أبو حيان فلا يرضى بغير هذا الوجه، حيث إن دعوى النداء ضعيفة عنده ؛ لأن فيها حذف للمنادى، وهو غير جائز عنده، وكذلك فيه إجحاف بحذف جملة النداء ؛ لأن الفعل قد حذف سلفا مع الفاعل، ولا يوجد حرف ينوب عن جملة في العربية غير حروف الجواب، يقول أبو حيان: "والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه. ولو حذفنا المنادى، لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً. وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه، كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٤) والبيت من الطويل وسنجال: موضع بناحية اذربيجان، أو اسم رجل كان أصيب بأذربيجان وهو في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٠٠) المخصص (٤/ ٢٣٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٤٧٤) شرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٦) المعجم المفصل في شواهد العربية (٦/ ٣٨١)

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٠٠).

وليس حرف النداء حرف جواب، كنعم، ولا، وبلى، وأجل، فيجوز حذف الجمل بعدهن؛ لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة.

فيا عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد..."[١].

والوجه الثاني : أنها للنداء، وقد رجحه ابن مالك مشترطاً لذلك وقوعها قبل الأمر، بمعنى أنها إذا وقعت قبل حرف التمني (ليت) مثلا فليست للنداء، مستندا في ذلك على كثرة المسموع في مجيء الأمر بعد المنادى بـ(يا) حيث سمع ذكر المنادى كثيراً قبل الأمر، وقد ساق هو والنحاة المؤيدون لذلك شواهد كثيرة منها قوله تعالى:: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنَ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖ﴾[٦].

---

(١) البحر المحيط (٨/ ٢٣٠).
(٢) الأعراف : ١٩ .
(٣) البقرة : ٤٠ .
(٤) الأعراف : ٣١ .
(٥) هود : ٤٢ .
(٦) مريم : ١٢ .

ففي هذه الآيات وغيرها جاء فعل الأمر بعد المنادى المذكور، فيقاس عليها ما لم يذكر فيه المنادى، ومن شواهد الشعر ما ذكره سيبويه سلفاً ومنها كذلك قول الشاعر:-

ألا يا اسلمي يا دارَ ميّ على البِلى .:. ولا زال مُنْهلًا بجرعائك القَطْرُ[1]

وأجاز الوجهين كثير من النحاة منهم ابن هشام[2].

وأما الوجه الثالث : فقد نقله ابن مالك عن بعض النحاة ولم يسمه، وهو : أن أصل القراءة (أَلَا لِيَسْجُدُوا) ، ثم حذف لام الأمر، وبقي الفعل مجزوماً.

وهذا القول نسبه القرطبي للجرجاني، وقد استند فيه إلى رسم المصحف في تخريجه؛ حيث إن دعوى تقدير لام الأمر يجعل القراءة متوافقة ورسم المصحف، خاصة وأن حذف لام الأمر قد أقره فريق من النحاة وهم الكوفيون[3] في (يغفروا) من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٩)

(٢) ينظر مغني اللبيب (٤٨٨) .

(٣) أجازه الفراء حيث يقول في معاني القرآن له (٢/ ٧٧): "وقوله: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] جُزِمَتْ (يُقِيمُوا) بتأويل الجزاء. ومعناهُ- والله أعلم- معنى أمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا ، فجُزِمَ بِنيّة الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم عَلَى الحكاية. ولو كَانَ جَزمُه عَلَى مَحْض الحكاية لَجَازَ أن تَقُولَ: قلت لكَ تذهبْ يا هَذَا ، وإنَّما جزمَ كما جُزِمَ قوله: دعه يَنَمْ، ﴿فَذَرُوها تَأْكُلْ﴾ {الأعراف: ٧٣} والتأويل- والله أعلم- ذَروهَا فَلْتَأْكُل. ومثله : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ﴾ ومثله : ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾ {الإسراء : ٥٣}".

==

يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ﴾[١] فالتقدير (ليغفروا) فقال: "وقال الجرجاني: هو كلام معترض من الهدهد أو سليمان أو من الله. أي : ألا ليسجدوا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ﴾ قيل: إنه أمر، أي: ليغفروا. وتنتظم على هذا كتابة المصحف، أي: ليس ها هنا نداء"[٢].

==

ورفضه البصريون حيث ضعفه الأخفش في النثر واستقبحه في الشعر فقال في معانى القرآن له (١/ ٨٢): "وقوله {قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله} و ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾ فأجراه على اللفظ حتى صار جوابا للأمر. وقد زعم قوم أن هذا إنما هو على (فليغفروا) و(قل لعبادي فليقولوا) وهذا لا يضمر كله يعني الفاء واللام. ولو جاز هذا لجاز قول الرجل: يقم زيد، وهو يريد : ليقم زيد ... وقد زعموا أن اللام قد جاءت مضمرة، قال الشاعر: {من الوافر}

محمد تفد نفسك كل نفس .:. إذا ما خفت من شيء تبالا

يريد: "لتفد"، وهذا قبيح.

وقد نسبه ابن مالك للكسائي وعارضه في شرح التسهيل (٤/ ٦٠) فقال: "ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلافا للكسائي، قال ثعلب: قال الكسائي في قوله تعالى: (قل للذين آمنوا يغفروا) هو: ليغفروا، فأسقط اللام، وترك يغفروا مجزوما. قلت: والوجه أن يكون مجزوما بجواب الأمر على معنى: إن تقل لهم: اغفروا يغفروا".

(١) الجاثية : ١٤ .

(٢) تفسير القرطبي (١٣/ ١٨٧) ولم يتسنَ لي التأكد من هذه النسبة في مؤلفات الجرجاني.

فالجرجاني يقدر لام الأمر محذوفة من (يسجدوا) وقاس ذلك على حذفها مع الفعل المضارع الواقع جوانا للطلب واستشهد بالفعل (يغفروا) الواقع جوابا للأمر (قل) في الآية السابقة ، واستشهد المجيزون بشواهد أخرى كثيرة سبق ذكرها، ومع خلاف النحاة حول إجازة حذف لام الأمر في جواب الطلب إلا أن الجرجاني قد حمل عليه المضارع وإن لم يقع في جواب الطلب، فهو قياس مع الفارق.

وضعفه كذلك ابن مالك محتجاً بأمر آخر يتعلق بوقف القارئ، فإن العلماء ذكروا أن الكسائي إذا اضطر أن يقف على حرف النداء وقف على الألف، ثم بدأ بالفعل (اسجدوا) مما يؤكد أنه أمر بعد (ياء) النداء[1].

وأما موقف العلماء من القراءة: فقد كان موقف العلماء من هذه القراءة متنوعاً ما بين مضعف لها ؛ لمخالفتها الرسم، وكذلك لضعف المعنى، وما بين محتج لها؛ لكونها قراءة متواترة.

فأبو جعفر النحاس يفضل قراءة الجمهور على قراءة الكسائي؛ لضعف قراءته من ناحية المعنى والإعراب، ومن ناحية اللفظ كذلك.

أما المعنى والإعراب فلانقطاعه عما قبله، فهو كلام معترض بخلاف القراءة الأولى فإن قوله (أَلَّا) فـ(أَنْ) المصدرية والفعل المضارع المنفي بـ(لا) في تأويل مصدر وقع بدلاً منصوباً من (أعمالهم) أو بدلاً مجروراً من (السبيل).

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٥)

وكذلك من ناحية اللفظ، فإن في قراءة الكسائي حذفاً لحرفين وهما ألف (يا) وألف الأمر (اسجدوا) وهذا غير معهود في كلامهم.

يقول النحاس: "والقراءة الثانية بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ... كما قال:-

يا لعنة الله والأقوام كلّهم .:. والصّالحين على سمعان من جار[١]

والمعنى: يا هؤلاء لعنة الله... وهذا موجود في كلام العرب إلّا أنه غير معتاد أن يقال: يا قدم زيد، والقراءة به بعيدة؛ لأن الكلام يكون معترضاً. والقراءة الأولى يكون الكلام بها متّسقا، وأيضا السواد على غير هذه القراءة لأنه قد حذف منها ألفان، وإنما يختصر مثل هذا بحذف ألف واحدة نحو: ﴿يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾"[٢].

وقد التمس أبو حيان مخرجاً لهذه القراءة ليخرجها عن مخالفة رسم المصحف، – وهو ما ضعفه أبو جعفر النحاس سلفاً – فذكر أن ألف (يا) وألف الفعل لما سكنتا، ولم يظهرا في النطق، تبعه عدم ظهورهما في الخط، يقول : "وأما قراءة ابن عباس ومن وافقه، فخرجت على أن تكون

---

(١) البيت من البسيط مجهول القائل ، ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/ ٤٥) شرح شواهد المغني رقم ٦٠١ (٧٩٦/٢) خزانة الأدب (١٩٧/١١) المعجم المفصل في شواهد العربية (٤٠٠/٣) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٤٧٢/١).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤١، ١٤٢) والآية من [المائدة: (١١٠) نصها: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾.

(ألا) حرف استفتاح، و(يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، و(اسجدوا) فعل أمر، وسقطت ألف (يا) التي للنداء، وألف الوصل في (اسجدوا)، إذ رسم المصحف (يسجدوا) بغير ألفين لما سقطا لفظا سقطا خطا"[1].

ويبدو أن أبا حيان اضطر لمثل هذا التخريج حتى يُخرِج القراءة السبعية المتواترة عن مخالفة الرسم؛ حيث اصطلح العلماء على تعريف القراءة المتواترة بأنها متصلة السند والموافقة لوجه من وجوه العربية، ولم تخالف الرسم العثماني.

أقول هذا لأن أبا حيان في موضع آخر رفض هذه الطريقة نفسها – أعني ادعاء حذف حرف في الخط لاختفائه في النطق – لمّا لجأ إليها الزمخشري وهو يخرّج (ألا يتقونِ) في قوله تعالى ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۞ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾[2]. حيث يقول الزمخشري: "وفي ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ بالياء وكسر النون وجه آخر، وهو أن يكون المعنى: ألا يا ناس اتقون، كقوله أ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾"[3].

فقد علق أبو حيان بأنه تخريج بعيد، فقال: "وقال الزمخشري: في ﴿ألا يتقون﴾ ... أن يكون المعنى: ألا يا ناس اتقون... انتهى. يعني: وحذف ألف (يا) خطا ونطقا لالتقاء الساكنين، وهذا تخريج بعيد"[4].

---

(١) البحر المحيط (٨/ ٢٢٩)

(٢) الشعراء الآيتان : ١٠ ، ١١

(٣) الكشاف (٣/ ٣٠٢)

(٤) البحر المحيط (٨/ ١٤٣)

تعقيب : –

وبعد ، فإن القراءة – لا شك – متواترة ومتصلة السند وقُرئ بها في السبعة، ولا يسع أحد إلا أن يلتمس لها تخريجاً؛ لتتوافق ورسم المصحف، وإن كان التخريج ضعيفاً، من هنا نجد أبا حيان يلجأ إلى دعوى حذف حرف لا يعهد حذفه.

كذلك نجد من يلجأ إلى أن الأصل (ألا ليسجدوا) ثم حذف لام الأمر وبقي الفعل المضارع مجزوماً – كما وجدنا فيما نسب للجرجاني.

من هنا نرى أن القراءة صحيحة إلا أنها من ناحية الرسم ضعيفة، ومن ناحية الإعراب صحيحة على وجه من وجوه العربية، وإن كانت القراءة الأخرى – قراءة الجمهور – أقوى منها وأصح قياساً.

القراءة الخامسة : قراءة ﴿وأكون﴾ بإثبات الواو

في قوله تعالى: ﴿... فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]

جاءت قراءتان في كلمة (وأكن) الأولى بحذف الواو وسكون النون، وقد قرأ بها جمهور القراء والثانية بإثبات الواو وفتح النون، وقد قرأ بها أبو عمرو من السبع والحسن والأعمش وغيرهما من غير العشر[2]، فالقراءتان متواترتان[3].

وجاءت القراءة الأولى موافقة لرسم المصحف ومخالفة للمشهور الظاهر من كلام العرب، في حين جاءت القراءة الثانية مخالفة لرسم المصحف بوجود واو في (وأكون) ومتوافقة مع المشهور الظاهر من كلام العرب.

---

(١) جزء من آية (١٠) من سورة المنافقون، تمامها: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.

(٢) فقراءة الجزم قرأ بها أغلب القراء، والنصب قرأ بها الحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن محيصن وعبد الله بن الحسن العنبري وأبو عمرو وابن مسعود ينظر الحجة في القراءات السبع (٣٤٦، ٣٤٧) ومعاني القراءات للأزهري (٣/ ١٧٢) والمحرر الوجيز (٥/ ٣١٥) والبحر المحيط (١٠/ ١٨٥) والدر المصون (١٠/ ٣٤٤) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري (٢/ ٥٨٨).

(٣) جاءت قراءة شاذة نسبها الزمخشري في الكشاف (٤/ ٥٤٤) إلى عبيد بن عمير برفع (وأكونُ) على: وأنا أكونُ، عدة منه بالصلاح، وينظر البحر المحيط (١٠/ ١٨٥).

وكانت هذه الآية مجال حديث واسع عند العلماء من النحاة ومعربي القرآن.

حيث خَرَّج النحاة القراءة الأولى: (وأكن) وهي قراءة الجمهور والموافقة لرسم المصحف، والمخالفة للمشهور الظاهر من كلام العرب، على أن الفعل (أكنْ) المجزوم والذي عطف على المنصوب (فأصَّدَّقَ) فخرجوها على باب العطف على المحل وهو وجه جائز في العربية.

فسيبويه يسأل عنها أستاذه الخليل فيجيزها الأستاذ، ويُنَظِّر ببيت من شعر العرب، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فأصَّدَّقَ وأَكُنْ مِن الصَّالِحِينَ﴾ فقال: هذا كقول زهير:-

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى .:. ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جَائِيَا[1]

فإنَّما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[2].

فسيبويه هنا يجيز أن يعطف (أكن) المجزوم على محل (فأصدقَ) فمحله الجزم توهماً، فلولا الفاء لجزم الفعل على توهم وجود الشرط فكأن التقدير: إن أخرتني أصدقْ.

---

(١) من الطويل ديوانه (١٤٠) ونسب في الكتاب أيضا لصرمة الأنصاري (٣٠٦/١)، وينسب كذلك لابن رواحة ينظر خزانة الأدب للبغدادي (٩/ ١٠٥) شرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٨٢) وهذا البيت مشهور في كتب النحو.

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٠٠)

والمبرد يؤكد هذا المعنى – وإن كان لم يشر إلى توهم الشرط فكأنه جعله محققاً– حيث قال: "وَتقول: وَحقّ اللهِ ثمَّ وحقك لَأَفْعَلَنَّ ولو قلت: ثمَّ حَقك تحمله على الموضع كان جائزا كما قال :–

..... .:. فَلَسْنا بالجِبالِ وَلَا الحَدِيدَا[1]

وعلى هذا قرئ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِن الصَّالِحِينَ﴾ لأنَه حمله على موضع الفاء[2].

وإذا كان النحاة قد اتفقوا على أن الجزم في (أكن) بالعطف على محل (فأصدق) فقد اختلفوا حول تعليل هذا التخريج، فهذا أبو علي الفارسي يحتج لمن جزم فيقول: "قوله تعالى: ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ يقرأ بإثبات الواو والنصب، وبحذفها والجزم، والإجماع على الجزم إلا ما تفرّد به (أبو عمرو) من النصب.

فالحجة لمن جزم: أنه ردّه على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل، لأن الأصل كان: لولا أخرتني أتصدّق وأكن، كما قال الشاعر:–

(١) عجز بيت من الوافر صدره: معاويَ إننا بشرٌ فأَسْجِحْ ، وهو منسوب لعقيبة الأسدي، ينظر العين مادة (بشر) والكتاب (١/ ٦٧) المقتضب (٤/ ١١٢) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٦٠) شرح التسهيل (٢/ ٣١٣)، وهو مشهور لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب النحو.

(٢) المقتضب (٢/ ٣٣٨)

فَأَبْلُونِي بَلِيّتكم لعلّي .:. أُصَالِحْكُمْ وأَسْتَدْرِجْ نَوِيّا[١]

فجزم و(أستدرِجْ) عطفا على موضع «أصالحْكم» قبل دخول (لعل) عليه، ومعناه: فأبلوني بليّتكم أصالحكم"[٢].

فالمبرد والفارسي يقدران شرطاً ليُعطف على محل جوابه، في حين نجد كلام سيبويه السابق يشير إلى أن الشرط متوهم وليس بمتحقق، وهذا ما وضحه ابن عطية – ووافقه عليه أبو حيان والسمين الحلبي– فقال: "وقرأ جمهور السبعة والناس: ﴿وَأَكُنْ﴾ بالجزم عطفا على الموضع، لأن التقدير: إن تؤخرني أصدقْ، وأكنْ، هذا مذهب أبي علي، فأما ما حكاه سيبويه عن

(١) البيت من الوافر لأبي داود الأيادي، ديوانه ط الأولى (دار العصماء) (١٨٣) ونويا : نواي، والنّوى من الكلم المؤنّثة، لأن معناها النّية التى ينويها المفارق، وقد علل ابن جني الجزم في (أصالحْكم) على وجهين فقال في الخصائص (٢/ ٣٤٣) : "فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفًا واضطرارًا، ويمكن أيضًا أن يكون معطوفًا على موضع (لعل)؛ لأنه مجزوم جواب الأمر، كقولك: زرني فلن أضيعك حقك وأعطِك ألفًا؛ أي: زرني أعرف حقك وأعطِك ألفًا"
ويوضح ابن الشجري أصل (نويا) وسبب القلب فيقول في أمالي ابن الشجري (١/ ٤٢٩): "وقوله: «نويّا» قلب ألف «النّوى» ياء لمّا أضافها إلى ياء المتكلّم، وإنما فعل ذلك بعض العرب؛ لأن إضافة الاسم إلى ياء المتكلم توجب كسر ما قبل الياء، ولمّا لم يصحّ تحريك الألف جعلوا قلبها إلى الياء عوضا من الكسرة التى تقتضيها ياء المتكلم، وعلى هذا قرأ بعض القراء: «فمن تبع هدىّ» و «قال هى عصىّ» وينظر المسائل العسكريات للفارسي (٨٦)
(٢) الحجة في القراءات السبع (٣٤٦، ٣٤٧)

الخليل فهو غير هذا، وهو جزم (أكن) على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، ولا موضع هنا، لأن الشرط ليس بظاهر"[١].

ويؤكد ابن عطية كلامه بأن العطف على المحل يكون بوجود شرط صريح فيقول: "وإنما يكون العطف على الوضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ ونذرهم﴾[٢]، فمن قرأ بالجزم عطف على موضع ﴿فَلا هادِيَ لَهُ﴾؛ لأنه وقع هنالك فعل كان مجزوما"[٣].

وينتصر السمين الحلبي لتوجيه المبرد والفارسي ويفضله على توجيه سيبويه، وعلته في ذلك كراهة ذكر لفظ التوهم في تخريج القرآن، فقال: "ولكني لا أُحِبُّ هذا اللفظَ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزم على التوهُّم، لقُبْحه لفظاً"[٤].

ومع اختلاف العلماء حول سبب الجزم إلا أنهم اتفقوا على قبول هذه القراءة، بل نجد كبار النحاة ينتصر لهذه القراءة – وإن كانت مخالفة للمشهور من قواعدهم –؛ لأنها تتوافق ورسم المصحف، ولا تخالف ما صح من كلام العرب، وإن كان غيره أقوى، فهذا أبو الحسن الأخفش يقول: "﴿وَأَكُن﴾ على موضع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾؛ لأنَّ جواب الاستفهام اذا لم يكن فيه

---

(١) المحرر الوجيز (٥/ ٣١٥) وينظر البحر المحيط (١٠/ ١٨٤) والدر المصون (١٠/ ٣٤٤).

(٢) الأعراف: (١٨٦).

(٣) المحرر الوجيز (٥/ ٣١٦).

(٤) الدر المصون (١٠/ ٣٤٥).

فاءٌ جُزِم. وقد قرأ بعضهم ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ﴾ عطفها على ما بعد الفاء، وذلك خلاف الكتاب"(١).

فتزييله كلامه على القراءة الثانية بقوله "وذلك خلاف الكتاب" يفهم منه أنه لا يفضلها.

وهذا المعنى اتضح أكثر عند الفراء الذي صرح بأنه لا يستحب مخالفة الكتاب فقال: "وقد كان أبو عمرو يقرأ ﴿إِنَّ هذينِ لساحران﴾(٢) ولست أجترئ على ذلك، وقرأ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُوْنَ﴾ فزاد واواً في الكتاب. ولست أستحب ذلك"(٣).

وأما القراءة الثانية المنسوبة لأبي عمرو فمع موافقتها مشهور كلام العرب، إلا أن الجمهور لم يقرأوا بها؛ لأنها تخالف الرسم بزيادة الواو في (وأكون)، وقد سبق أن الأخفش والفراء لم يستحسنا القراءة بها، وإن كانت مقبولة عندهما وعند غيرهما كذلك، ولعل هذا يشير إلى أن العلماء إذا وجدوا وجها مقبولاً من العربية للقراءة، وإن كان مرجوحاً، فإنهم يفضلونه لو وافق رسم المصحف، ولا يستحسنون غيره إذا كان مخالفا للرسم.

ويحتج ابن قتيبة لأبي عمرو ومن معه بأنه يفترض أن الكاتب أسقط الواو فقال: "وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُوْنَ﴾ بالنصب، ويذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو، كما تسقط حروف المد واللين"(٤).

---

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ٦٩)

(٢) تناول البحث هذه الآية وفصل القول فيها

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٣)

(٤) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص: ٤١)

ولم أجد من العلماء من هاجم هذه القراءة أو دفعها، ولعل ذلك راجع إلى سببين:-

أولهما : أنها توافق المشهور الفصيح من كلام العرب.

ثانيهما : أن المخالفة جاءت في ذكر أو حذف حرف من حروف العلة، وهناك كلمات كثيرة من القرآن نجد حروف العلة تكتب ولا تنطق أو تنطق ولا تكتب كما في الصلاة فإنها تكتب(الصلوة) وغيرها كثير، فقد يغتفر في حروف العلة مالا يغتفر في غيرها.

عود على بدء : -

من هنا نجد أن العلماء لا يثورون كثيراً لمعارضة من خالف رسم المصحف، فمع تفضيلهم قراءة الجمهور نراهم قد قبلوا قراءة أبي عمرو مع مخالفتها للرسم؛ لأن المخالفة جاءت في حروفٍ مألوفٍ ذكرها وحذفها في كتابة المصحف، وهي حروف العلة.

وليس أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسانُ بِالشَّرِّ﴾[1].

فقد أجمع القراء على قراءة الفعل (يدعُ) بالواو؛ لأنه مرفوع وليس بمجزوم، وهذا قياس النحو والعربية، ولكنه جاء في رسم المصحف من غير واو، ولم يقدح أحد من العلماء في كتابة هذا الفعل على صورة مخالفة لنطقه.

(١) الإسراء: ١١.

القراءة السادسة: قراءة ﴿إيلاف﴾ و﴿إيلافهم﴾ بغير ياء وهمزة واحدة

جاءت بعض القراءات المتواترة التي خالفت رسم المصحف في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ﴾[١] فقد قرأها ابن عامر ﴿لإلاف قريش﴾[٢] بلا ياء.

وخالف أبو جعفر المدني من العشر في الثاني فروي عنه أنه كان يقرأه: ﴿إِلْفِهِمْ﴾[٣].

وجاءت قراءة ثالثة لعاصم عن طريق شعبة قال ابن عطية: "وقرأ أبو بكر عن عاصم: بهمزتين فيهما الثانية ساكنة"[٤].

وقد حكم أبو علي الفارسي على هذه القراءة بالبعد لعدم تحقيق العرب للهمزتين في مثل ذلك، ويُنَظّر على ذلك بأنه لو جاز ذلك لجاز (إإمان) و(أأدم) فقال: "أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في (إئلاف) فلم يكن له وجه، ألا ترى أنّا لم نعلم أحدا حقّق الهمزة في نحو هذا، ولو

---

(١) قريش : ١، ٢ وقد كتبت الأولى بالياء والثانية بدونها.

(٢) نسبها له السمرقندي في بحر العلوم (٣/ ٦٢٣) وينظر البحر المحيط (١٠/ ٥٤٨) تفسير القرطبي (٢٠/ ٢٠١)

(٣) نسبها له الطبري في تفسيره (٢٤/ ٦١٩) والبحر المحيط (١٠/ ٥٤٨) وزاد القرطبي نسبتها إلى الأعرج ينظر تفسير القرطبي (٢٠/ ٢٠١) في حين ذكر الزمخشري أنه خالف في الأولى، فقال في الكشاف (٤/ ٨٠١): "وقرأ أبو جعفر: لإلف قريش".

(٤) ينظر المحرر الوجيز (٥/ ٥٢٥)

جاز هذا لجاز في الإيمان، والإيمار: الإئمان والإئمار، إذا أردت مصدر آمن وآمر، ولجاز أأدم وأأدر"[١].

وقد أشار غير عالم إلى رجوع عاصم عن هذه القراءة فقال الفارسي: "قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿لإئلاف قريش إئلافهم﴾ بهمزتين الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة بعدها ياء"[٢].

بل نجد الجمهور وهم يقرأون بالياء في الموضعين يخالفون رسم المصحف فقد كُتبت بالياء في الموضع الأول وبغيرها في الثاني، ويعلل السمين الحلبي ذلك بأن الياء حذفت من الثاني لدلالة الأول عليه[٣].

فمخالفة الرسم لم تكن من قراءة دون قراءة، بل كان لكل منها نصيب من المخالفة، وقد جعل بعض العلماء هذا المسلك دليلا على أن القراء إنما يقرءون بالرواية وإن خالفت الرسم يقول السمين الحلبي: "ومِنْ غريبِ ما اتَّفَق في هذَيْن الحرفَيْنِ أنَّ القرَّاءَ اختلفوا في سقوطِ الياءِ وثبوتِها في الأولِ، مع اتفاقِ المصاحفِ على إثباتِها خَطًّاً، واتفقوا على إثباتِ الياءِ في

(١) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٤٤٦)

(٢) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٤٤٤) وأشار إلى ذلك أيضا أبو منصور الأزهري ت٣٧٠هـ فقال في معاني القراءات (٣/ ١٦٥): "وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿إِئْلَافِهِمْ﴾ بهمزتين، الأولى مكسورَة والثانية ساكنة. كذا قُرِئَ على أبي بكر، ثم رَجَعَ عنهُ"، وكذا أبو حيان فقال في البحر المحيط (١٠/ ٥٤٨): "والصحيح رجوع عاصم عن الهمزة الثانية، وأنه قرأ كالجماعة" .

(٣) ينظر الدر المصون (١١/ ١١٢) ، ويراجع روح المعاني (١٥/ ٤٧٣).

الثاني مع اتفاقِ المصاحفِ على سقوطِها فيه خَطَّاً، فهو أَدَلُّ دليلٍ على أنَّ القُرَّاءَ مُتَّبِعون الأثَر والروايةَ لا مجرَّدَ الخطِّ. (١).

وإذا استثنينا قراءة شعبة عن عاصم – والتي رجح العلماء أنه رجع عنها – لا نجد قراءة تتعارض مع فصيح كلام العرب؛ فقد ورد عن العرب الصيغتان (إيلاف) بالياء و(إلاف) من غير ياء، كما ورد كذلك (إلف)(٢) قال الشاعر:

زَعَمْتُمْ أنَّ إخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ .:. لهم إلْفٌ وليس لكُمْ إلافُ(٣)

فقد جمع الشاعر بين مصدري (أَلِف) الثلاثي.

(١) الدر المصون (١١/ ١١٢) .

(٢) ذكر العلماء أن أبا جعفر المدني قرأ بها في الأولى ينظر الكشاف (٤/ ٨٠١) ومفاتيح الغيب للفخر الرازي (٣٢/ ٢٩٦) في حين نجد أبا حيان ينسب إليه وإلى ابن كثير وعكرمة أنهم قرأوا بها في الثانية ﴿إلفهم﴾ فقال في البحر (١٠/ ٥٤٨): " وعن أبي جعفر وابن كثير: ﴿إلفهم﴾ على وزن (فعل)، وبذلك قرأ عكرمة".

(٣) أحد بيتين من الوافر ثانيهما :

أولئك أومنوا جوعا وخوفا .:. وقد جاعت بنو أسد وخافوا

لمساور بن هند بن قيس يخاطب بنى أسد. وقريش خبر. وقولهم: لهم إلف، استئناف لبيان كذبهم. والإلف والإلاف: مصدر ألفه، إذا أحبه واعتاده ولم ينفر منه، ينظر شرح حماسة أبي تمام للفارسي (٣/ ١٨١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ١٨٦) التذكرة الحمدونية لبهاء الدين البغدادي (٥/ ١١٦).

وذكر الفارسي المصدرين وجعلهما بدرجة واحدة في الأصل فقال: "الإلف والإلاف في الأصل واحد، وهو الجمع بين الشيئين، والإلاف: مصدر من المؤالفة"(١).

كما ورد (إيلاف) كذلك، فقد ذكر أبو منصور الثعالبي بيتين جاء فيهما هذا اللفظ فقال: "وَقد عَم مطرود الخزاعى بنى عبد منَاف بِذكر الإيلاف؛ لِأَن جَمِيعهم قد فعل ذَلِك فَقَالَ:-

يَا أيهَا الرجل المحول رَحْله .:. هلا حللت بآل عبد منَاف

الآخذين الْعَهْد فِي إيلافهم .:. والراحلين برحلة الإيلاف(٢)

وقد ذكر الزجاج هذه الوجوه الثلاثة وأجازها جميعاً، وإن كان لم يورد من القراءات إلا وجهين فقال: "قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ فيه ثلاثة أوجه: ﴿لِإِلافِ قُرَيْشٍ﴾، و﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾، ووجه ثالث ﴿لِإِلْفِ قُرَيْشٍ﴾ وقد قرئ بالوجهين الأولين"(٣).

---

(١) شرح حماسة أبي تمام للفارسي (٣/ ١٨١).

(٢) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص: ١١٦) والبيتان من الكامل، وينظر الحماسة البصرية (١/ ١٥٥) منسوبا كذلك لابن الزبعري. الإبانة في اللغة العربية (١٧٦/٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٣٦٥).

أما قراءة عاصم المرجوع عنها فوجه شذوذها من ناحية الصواب اللغوي أن العرب لم تحقق الهمزتين في كلمة واحدة، وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة(١).

فقد كرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة، سواء أكانتا متحركتين أم تحركت الأولى وسكنت الثانية، لذا رأيناهم يحذفون الثانية في المضارع من (أَكرَمَ) فقالوا (أُكرِم)(٢).

وكان مذهب سيبويه وجمهور النحويين وجوب تخفيف التقاء الهمزتين – خاصة إذا كانت الثانية ساكنة– بإبدال الثانية يقول السيرافي: "أما إذا اجتمعت همزتان في كلمة فلم يحك سيبويه غير تخفيف إحداهما ولم يجز غير ذلك، ومما يحتج له في ذلك أنه لا خلاف في قوله: (آدم) و(آمر) ولم يقل (أأدم) ولا (أأمر) وإن كان أصل ذلك بهمزتين"(٣).

ويؤكد هذا المعنى الرضي فيقول: "إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، فإن كانت الهمزة الثانية ساكنة وجب قلب الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها كآدم، ايت, أُوتُمن، في: أَأْدم، وائْتِ, وأُأْتُمن؛ طلبًا للتخفيف"(٤).

---

(١) لم يشر العلماء إلى سب واضح لرجوع عاصم فلم نتأكد هل كان بسبب مخالفة أحد وجوه العربية ، أو كان عدم التواتر.

(٢) ينظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش(٤/٢٩٠)

(٣) شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٨٥)

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٧٠٤)

ولكن إذا كان هذا الأمر فيه شبه إجماع عند النحويين فإنه لم تتفق كلمة القراء حول تخفيف الهمزة الثانية إذا تحركت؛ حيث وجدنا كثيرا منهم يحققها في كلمة (أئمَّة)[1].

عود على بدء: –

وإجمالاً فنجد أن ما جاء من قراءات موثوقة في هذه الآية لا يختلف وفصيح الكلام، وكذلك نجده يؤكد حقيقة أن القراءة بالرواية أولاً، سواء توافقت ورسم المصحف أم اختلفت، وأن مخالفة الرسم قد تكون غير مؤثرة في قبول القراءة إذا وجد العلماء علة مقبولة ووجهاً صحيحاً للمخالفة، فهنا كل القراءات خالفت ظاهرياً، وذلك لأن الرسم – بحذف الياء في لفظ وذكره في لفظ آخر– يشير إلى احتمال قراءته بالوجهين معاً.

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتسهيل الهمزة الثانية المكسورة، وحققها الباقون وقرأ هشام بمدة بين الهمزتين بخلاف عنه. وروى أيضا عن نافع وابن كثير وأبي عمرو إبدالها ياء خالصة، ينظر المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر (ص: ١٤٨) منار الهدى في الوقف والابتدا (١/ ٣٠٢)

نتائج البحث

وبعد هذه الجولة في القراءات القرآنية الأربعة عشر التي خالفت رسم المصحف نخلص إلى بعض النتائج أهمها ما يأتي:-

أولاً: قد تأتي القراءة المخالفة لرسم المصحف موافقة للفصيح في كلام العرب كما في قراءة (اهدنا صراطاً مستقيماً) وقراءة (أو كلما عوهدوا) وقراءة (أجمعون)

ثانياً: أنه قد تكون القراءة الأشهر مخالفة للأكثر استعمالاً عند العرب والقراءة الشاذة موافقة للأفصح في الاستعمال، فقد كثر (فيعال) عن (فيعول) في حين لم يقرأ به إلا شذوذاً (القيَّام) في (الحيُّ القيُّوم)

ثالثاً: جاء من القراءات ما خالف رسم المصحف وصواب كلام العرب، وإن كان قد جاء على لغة شاذة في كلامهم، قراءة (الشياطون) وقراءة (بضاري) بحذف النون.

رابعاً : أن أبا حيان ينسب لنفسه قولاً ويحسب نفسه سابقاً في حين نراه مسبوقاً من سلفه، فلم يكن دقيقاً في قوله: إن أحدا ممن سبقه لم يُخَرِّج قراءة (أجمعون) على تقدير فعل رافع، فقد ذكر ابن جني في المحتسب: أنها تخرج على تقدير فعل محذوف فقال: "هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه: "لَعْنَةُ اللَّهِ" أي: وتلعنهم

الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله [1].

خامساً: قد يأتي اللفظ بصورتين مختلفتين للإشارة إلى جواز قراءتها على صورتين فتتناوب القراءات بين موافقة أحد اللفظين ومخالفة الآخر، قراءة ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ﴾

سادساً: أن بعض النحاة تجرأ على رد بعض القراءات لمخافتها رسم المصحف مع تواترها وموافقتها الفصيح من كلام العرب كما فعل الفراء والزجاج في رد قراءة أبي عمرو (إنَّ هذين لساحران)، في حين نجد الزجاج نفسه يرد بعض القراءات التي وافقت رسم المصحف، (قراءة عاصم (نجي المؤمنين) بنون واحدة في الفعل ويقبل بقراءة الجمهور وقد خالفت رسم المصحف.

(١) ولا شك أن أبا حيان قد اطلع على كلام ابن جني، بل نقل شيئا منه في غير هذه المسألة فقد نقل البحث اعتراض أبي حيان على ابن جني في توجيه الأخير لقراءة الأعمش وغيره (يحاسبكم به الله يغفرُ لم يشاء) بكون (يغفر) بدلا من (يحاسبكم) لأنه تفصيل له.

مراجع البحث

١. إبراز المعاني من حرز الأماني أبو القاسم المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ) دار الكتب العلمية

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ) ت أنس مهرة دار الكتب العلمية – لبنان ط الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ

٣. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح : محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م

٤. أحكام القرآن للقاضي أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

٥. أدب الكاتب أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ت محمد الدالي مؤسسة الرسالة

٦. إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط الأولى، ١٤٢١ هـ

٧. أمالي ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ) تح: د. فخر صالح سليمان قدارة دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م

٨.أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات (ت: ٥٤٢هـ) تح : الدكتور محمود محمد الطناحي

٩.مكتبة الخانجي، القاهرة ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

١٠.بحر العلوم أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)

١١.البحر المحيط في التفسير أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ت صدقي محمد جميل دار الفكر بيروت ط ١٤٢٠ هـ

١٢.تاريخ القرآن الكريم: محمد طاهرالخطاط (ت ١٤٠٠هـ) ط: طبعة الفتح بجدة ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦م

١٣.التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ) علي محمد البجاوي ط: عيسى البابي الحلبي

١٤.تحبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تح : د. أحمد محمد مفلح القضاة دار الفرقان - الأردن / عمان ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

١٥.التذكرة الحمدونية محمد بن الحسن بن حمدون البغدادي (ت: ٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت ط: الأولى، ١٤١٧ هـ

١٦.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي تح : د. حسن هنداوي دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ط: الأولى.

١٧.التضمين النحوي في القرآن الكريم لنديم فاضل دار الزمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية ط: الأولى، (١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م)

١٨.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بدر الدين الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ) تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

١٩.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام للطباعة والنشر القاهرة – ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ

٢٠.تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ) تح : محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي – بيروت ط: الأولى، ٢٠٠١م

٢١.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربي ط : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٢٢.ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ) دار المعارف – القاهرة

٢٣.الجامع لأحكام القرآن تفسير أبو عبد الله شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية – القاهرة ط: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م

٢٤.جمهرة أشعار العرب أبو زيد القرشي (ت: ١٧٠هـ) تح: علي محمد البجادي نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

٢٥.الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٢٦.حاشية الصبان على شرح الأشمونى أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٢٧.حجة القراءات: أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) تح: سعيد الأفغاني ط: دار الرسالة.

٢٨.الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) تح : بدر الدين قهوجي دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ط: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م

٢٩.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٣٠.خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني محمد محمد أبو موسى مكتبة وهبة ط: السابعة

٣١.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) ت الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق

٣٢.دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) دار الحديث، القاهرة

٣٣.رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: شعبان محمد إسماعيل دار السلام للطباعة والنشر ط: الثانية

٣٤.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) تح : علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى، ١٤١٥ هـ

٣٥.السبعة في القراءات أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ) تح : شوقي ضيف دار المعارف – مصر ط: الثانية، ١٤٠٠هـ

٣٦.شرح أبيات سيبويه أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) تح : الدكتور محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

٣٧.شرح ديوان الحماسة: التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) دار القلم – بيروت

٣٨.شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م

٣٩.شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ) تح حمد نور الحسن وآخران دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٤٠.شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) لجنة التراث العربي ط: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

٤١.شرح طيبة النشر في القراءات العشر: محب الدين النُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ) دار الكتب العلمية – بيروت تح: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٤٢.شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تح : عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ط: الأولى.

٤٣.شرح المعلقات السبع : للزَّوْزَني، أبو عبد الله (ت: ٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي ط: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

٤٤.شرح المفصل : ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٤٥.شرح المكودي على الألفية : أبو زيد المكودي (ت: ٨٠٧ هـ) تح : الدكتور عبد الحميد هنداوي المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ط: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥هـ

٤٦.شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تح : الدكتور طَه مُحسِن مكتبة ابن تيمية ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٤٧.صفحات في علوم القراءات: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي: المكتبة الأمدادية: ط: الأولى- ١٤١٥هـ.

٤٨.ضرائر الشِّعْر ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تح : السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط: الأولى، ١٩٨٠ م

٤٩.عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل: أبو العباس المعروف بابن البناء المراكشي (ت: ٧٢١هـ) تح: هند شلبي دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٩٩٠ م

٥٠.فضائل القرآن للقاسم بن سلام: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت: ٢٢٤هـ) تح: مروان العطية، وآخران دار ابن كثير (دمشق – بيروت) ط الأولى ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.

٥١.الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم الهُذَلي (ت: ٤٦٥هـ) تح: جمال بن السيد الشايب مؤسسة سما للتوزيع والنشر ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٥٢.الكتاب : عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٥٣.الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ) تح: الإمام أبي محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ط الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٥٤.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي – بيروت ط الثالثة – ١٤٠٧ هـ

٥٥.لباب التأويل في معاني التنزيل: علي بن محمد أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ) تصحيح: محمد علي شاهين دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٥٦.مباحث في علوم القرآن: صبحي الصالح: دار العلم للملايين ط: الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م.

٥٧.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

٥٨.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) تح عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى – ١٤٢٢هـ

٥٩.مختصر التبيين لهجاء التنزيل : أبو داود الأندلسي (ت: ٤٩٦هـ) مجمع الملك فهد – المدينة المنورة ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م

٦٠.مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ) تح د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة –بيروت ط الثانية، ١٤٠٥

٦١.المصاحف: ابن أبي داود الأزدي (ت: ٣١٦هـ) تح: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة ط الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م

٦٢.معانى القرآن للأخفش أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة مكتبة الخانجي، القاهرة ط الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

٦٣.معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ) تح أحمد يوسف النجاتي وآخران دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ط الأولى

٦٤.معاني القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ) تح محمد علي الصابوني جامعة أم القرى – مكة المرمة ط الأولى، ١٤٠٩

٦٥.معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تح عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب – بيروت ط الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٦٦.معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب– جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ط: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م.

٦٧.معجم علوم القرآن: إبراهيم محمد الجرمي: دار القلم – دمشق: ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٦٨.المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م

٦٩.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تح : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله

٧٠.دار الفكر – دمشق: ط: السادسة، ١٩٨٥

٧١.مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني أبو العلاء الحنفي (ت: بعد ٥٦٣هـ) دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٧٢.المفضليات: المفضل الضبي (ت: نحو ١٦٨هـ) تح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون دار المعارف – القاهرة ط: السادسة

٧٣.مفاتيح الغيب = التفسير الكبير أبو عبد الله الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت ط: الثالثة – ١٤٢٠ هـ

٧٤.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تح : مجموعة محققين معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٧٥.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخران دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ط: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٧٦.المقتضب: محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) تح : محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت

٧٧.المقنع في رسم مصاحف الأمصار: أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تح : محمد الصادق قمحاوي مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة

٧٨.المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر سراج الدين النشَّار (ت: ٩٣٨هـ) تح : أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٧٩.منار الهدى في بيان الوقف والابتدا : أحمد بن عبد الكريم الأشموني (ت: نحو ١١٠٠هـ) تح : شريف أبو العلا العدوي دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

٨٠.مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني(ت: ١٣٦٧هـ) تح هند شلبي دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٩٩٠ م. وط مطبعة عيسى البابي الحلبي الطبعة الثالثة.

٨١.نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (المتوفى: ٥٨١هـ): دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م

٨٢.النكت في القرآن الكريم: أبو الحسن علي بن فَضَّال القيرواني، (ت: ٤٧٩هـ) دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٨٣.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح : عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر

٨٤.الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: أبو علي الحسن بن علي الأَهْوَازي (ت: ٤٤٦هـ) تح: دريد حسن أحمد دار الغرب الإسلامى – بيروت ط الأولى، ٢٠٠٢ م

٨٥.الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن الواحدي(ت: ٤٦٨هـ) تح: مجموعة من المحققين : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م